التداعيات الاقْتصاديّة القطاعيّة لأزْمة فيْروس كورونا المسْتجدّ على الاقتصاد المصري

إعداد

د. عليّ عبْد الرّؤُوف عبْد العاطي محمُود

استاذ الاقْتصاد المساعد بمعهد أكتوبر العالي للاقْتصاد

ali.raouf.1984@gmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الرابع - العدد الأول – الجزء الرابع - يناير ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

محمود، علي عبد الرؤف عبد العاطي (٢٠٢٣). التداعيات الاقْتصاديّة القطاعيّة لأزْمة فيْروس كورونا المسْتجدّ على الاقتصاد المصري. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(١)، ١٥٥-١٨٢.

رابط المجلة: **https://cfdj.journals.ekb.eg/**

التداعيات الاقْتصاديّة القطاعيّة لأزْمة فيْروس كورونا المسْتجدّ على الاقتصاد المصري

د. عليّ عبْد الرّؤُوف عبْد العاطي محمُود

مُلخّصُ الدّراسة:

اسْتهدفت الدّراسةُ اختبار فرضيّةٍ أساسيّةٍ مُفادها؛ وجُودُ آثارٍ مُباشرةٍ وغيْر مُباشرةٍ لتداعيات انتشار فيْرُوس كُورُونا المُسْتجدّ على الاقْتصاد العالميّ، ومنْ ثمّ على الاقْتصاد المصْري، وتوصّلت الدّراسةُ إلى أنّ انتشار فيْرُوس كُورُونا دفع إلى انكماش الاقْتصاد العالمي والمصري، وتباطُؤ حركة التّجارة الدُّوليّة المنْظُورة وغيْر المنُظُورة، وكان الأثرُ بالغًا في قطاعات السّياحة والصّناعة والتّعْليم والتّشْييد والبناء والصّحّة، مما دفع بتراجُع مُعدّلات النُّمُو في النّاتج المحلّي الإجْمالي عالميًّا ومحليًّا، وقد تمّ اختيارُ عامي ٢٠١٩/٢٠١٨، و٢٠٢٠/٢٠١٩؛ حيثُ جاء اخْتيارُ العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨؛ لمُقارنة الآثار النّاتجة عن تداعيات كُورُونا بالعام السّابق له، ويتّسمُ بالاسْتقرار النّسبي، وجاء اختيارُ عام ٢٠٢٠/٢٠١٩؛ نتيجةً للتّغيُّر جرّاء انتشار فيْرُوس كُورُونا.

الكلمات الدالة:

الآثار الاقْتصاديّة القطاعيّة - فيْرُوس كُورُونا المُسْتجدّ - الاقْتصاد المصْريّ.

المُقدّمةُ:

يشْتركُ العالمُ أجْمعُ في الْخُطُوط العريضة للتّداعيات الاقْتصاديّة والاجْتماعيّة لفيْرُوس كُورُونا (covid-19) غيْر المسْبُوقة في تاريخه الحديث، وتبقى خُصوصيّة تأثُّر كلّ دوْلةٍ مُرتبطةً بطبيعة المنْظُومة الاقْتصاديّة بها، ومدى قدرتها على تحمُّل هذه التّداعيات، وسُرعة التّعافي منها.

وفي ضوْء هذه الخصوصيّة؛ في التأثُّر وضرورة دراسته قطاعيًّا لمُواجهته بشكلٍ صحيحٍ على مُستوى الدُّول، يسعى البحثُ لتحليل تداعيات الأزْمة في عددٍ من القطاعات الإنتاجيّة والخدميّة الحيويّة، وهو ما انعكس على عدد من المُتغيرات الاقْتصاديّة الكُليّة في ظلّ المرْحلة الحرجة لتفاقم أنتشار فيروس كورونا المستجد مع وجود متحورات جديدة له وهو ما أدى لاستمرار حالة عدم اليقين، الأمر الذى تتطلّبُ توجيه مزيد من جهُود الدّوْلة؛ لتوفير الحياة الكريمة للمُواطن المصْري خلال الأزْمة، والحفاظ على الاستثمارات القائمة، خاصّةً المحلّيّة، ومُساعدتها على تجاوز الأزْمة مما يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في ظل حالة التعايش المحلى والعالمي مع أزْمة تداعيات فيروس كورونا المستجد.

وتقومُ الدّراسةُ على تحليل أثُّر تداعيات فيْرُوس كرونا المستجد على بعض قطاعات الاقْتصاد المصْري؛ سواءً كانت القطاعات الأكْثر تضرُّرًا كقطاع السّياحة، أم الأقلّ تضرُّرًا كقطاع الاتّصالات وتُكْنولُوجيا المعلُومات، والعمل على تقديم المُقترحات والسّياسات لمُواجهة تداعيات فيْرُوس كُورُونا.

أولًا: مُشْكلةُ الدّراسة وأبعادُها:

١-١ مُشْكلةُ الدّراسة:

تناولتْ هذه الدّراسةُ تحليل الأثر المُباشر وغيْر المُباشر لتداعيات انتشار فيْرُوس كُورُونا على بعض قطاعات الاقْتصاد المصْري، ومن ثمّ انتقال الأثر إلى النّاتج المحلّي الإجْمالي، وبذلك تتمثّلُ المُشْكلةُ البّحثيّةُ في دراسة وتحليل الآثار الاقْتصاديّة لأزْمة انتشار فيْرُوس كُورُونا المُسْتجدّ محليًّا، والّذي دفع لتباطُؤ في مُعدّلات نُمُوّ النّاتج المحلّي الإجْمالي، وارتفاع مُعدّلات البطالة والمديُونيّة والإنفاق الحكُوميّ، ولما كان لتداعيات كورونا المستجد أثر بالغ على الاقتصادات الصاعدة والمتقدمة تتمثل الفجوة البحثية في بيان أي من القطاعات الاقتصادية أكثر حساسية لتداعيات فيروس كورونا المستجد خاصة مع حالة عدم اليقين، ولبيان هذا الأثر اعتمدت الدّراسةُ على تحليل البيانات الاقْتصاديّة الكُليّة للاقْتصاد المصْريّ، في ضوْء الأزْمة السّابق ذكْرها، خلال عامي ٢٠١٨/٢٠١٩ و٢٠١٩/٢٠٢٠؛ حيثُ جاء اختيارُ العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩؛ لمُقارنة الآثار النّاتجة عن تداعيات كُورُونا بسنةٍ تتّسمُ بالاسْتقرار النّسبيّ، وجاء اختيارُ عام ٢٠١٩/٢٠٢٠؛ نتيجةً للتّغيُّر جرّاء انتشار فيْرُوس كُورُونا المُسْتجدّ.

١-٢ فرضيّةُ الدّراسة:

استهدفت الدّراسةُ اختبار فرضيّةٍ أساسيّةٍ مُفادها

(وجُودُ آثارٍ مُباشرةٍ وغيْر مُباشرةٍ لتداعيات انتشار فيْرُوس كُورُونا المُسْتجدّ على بعض قطاعات الاقْتصاد المصْريّ).

وينتجُ عن تلك الفرضيّة الأساسيّة عددٌ من الفرضيّات الفرعيّة، وهي:

- تراجُعُ النّاتج المحلّي من القطاعات الأكْثر تضرُّرًا من أزْمة انتشار فيْرُوس كُورُونا كقطاعي السّياحة والصّناعة يُؤدي إلى تراجُع في نُمُوّ النّاتج المحلّي الإجْمالي.
- استمرارُ تداعيات فيْرُوس كُورُونا المُسْتجدّ يُؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكُوميّ لدعم النّشاط الاقتصادي.
- تباطؤ نموّ النّاتج المحلّيّ الإجْماليّ يؤدّى إلى ارتفاع البطالة في مصْر.

١-٣ أهدافُ الدّراسة:

- بيانُ الآثار المُباشرة وغيْر المُباشرة لتداعيات انتشار كُورُونا على الاقْتصاد المصْريّ، بالتّركيز على بعض القطاعات منها: السّياحةُ والصّناعةُ والزّراعةُ والاتّصالاتُ في مصْر.
- بيانُ الآثار المُباشرة وغيْر المُباشرة لتداعيات انتشار كُورُونا على مصادر النّقْد الأجْنبيّ للاقْتصاد المصْريّ.
- أهم سياساتُ مُواجهة أزْمة انتشار فيْرُوس كُورُونا على بعض القطاعات الاقْتصاديّة.

١-٤ منْهجيّةُ الدّراسة:

اعتمدت الدّراسةُ على المنْهج التّحليليّ في اختبار الفرضيّات المُشار إليها؛ حيثُ تمّ استخدامُ المنْهج التّحليليّ لبيان التداعيات الاقتصادية القطاعية لأزمة فيروس كورونا المستجد على الاقْتصاد

المصْريّ، من خلال تتبع أداء القطاعات الاقتصادية (الصناعات التحويلية، السياحة، الزراعة، الصحة، التعليم، التشييد والبناء، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) وبيان أهم سياسات مواجهة التداعيات الاقتصادية القطاعية لأزمة كورونا المستجد.

ثانيًا: ملامح الاقْتصاد المصْري حال أزْمة كورونا:

يؤدى استمرار الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا، إلى تأثر الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية بصدمات جانبي العرض والطلب وتزايد مستويات عدم اليقين وتراجع مستويات ثقة المستثمرين والمستهلكين سوف يؤدى إلى خفض الطلب الكلى، ومن ناحية أخرى سيؤدى إغلاق بعض المصانع وتعطيل سلاسل التوريد إلى اختناقات في الإمدادات تؤثر على مستويات العرض. (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠).

وقد دفع تأثر قطاع الطاقة خاصة التقليدية ومنها الغاز بموجة تضخم قد يستمر صداه لعددا كبير من الأسواق خاصة الأسواق الناشئة المعتمدة على الغاز كمدخل لعمليات الإنتاج ليس فقط كمصدر للطاقة، وقد جاء مصدر هذا الأثر بسبب تقليص كميات الغاز المعروضة خلال الربع الأخير من العام الجاري ٢٠٢١، من قبل الدول المصدرة للغاز تحديداً، وقد عزز هذه الموجة بوادر التعافي التي شهدها عددا من الاقتصادات المتقدمة والآخذة في النمو على حد سواء.

وتأتي جائحة كورونا لتفرض على الاقْتصاد المصْريّ تحديًا إضافيًّا للتّحديات العديدة الّتي يعاني منها الاقْتصاد المصْريّ، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب منْ أبرزها؛ أنّها ترتبط بعدم اليقين حول خصائص الفيْروس، وتوقيت احتواء الأزْمة والسيطرة عليه، كما أنّها أزْمةٌ أثّرتْ على جانبي العرض والطّلب معًا، وكذلك اتّساع النّطاق الجغْرافي لها، وتأثّر كافّة القطاعات بها في نفْس الوقت، وأخيرًا أنّ سبب الأزْمة غير اقْتصادي، لكنّ له آثارًا اقْتصاديّةً واجتماعيّةً بعكس الأزمات السّابقة الّتي كانتْ بدايتها اقْتصاديّةً أو ماليّةً بالأساس. (OECD ,Interim Economic Assessment, 2020).

ويزيد من صعوبة الموقف توقيت الأزْمة ذاته، والّذي يأتي بعد سنواتٍ صعبةٍ بذلتْ مصْر فيها جهودًا كبيرةً لمعالجة الاختلالات الّتي يعاني منها الاقْتصاد المصْريّ منذ عقودٍ، وذلك من خلال برنامجٍ للإصلاح الاقْتصاديّ، منذ عام ٢٠١٦، بالشّراكة مع صندوق النّقْد الدّوليّ، وقد أسفرت الإصلاحات المتضمنة في البرنامج عن تحسّن العديد من المؤشّرات الاقْتصاديّة الكليّة، وعلى رأسها معدّل النّمو الاقْتصاديّ.

٢-١ النّموّ الاقْتصادي:

يعدّ النّمو الاقْتصاديّ من أكْثر المتغيرات الكليّة تأثّرًا بالأزمات الخارجيّة والدّاخليّة، وعلى الاختلاف التّامّ بين أزْمة كورونا وأيّ أزماتٍ سابقةٍ؛ سواءً من حيث مصدر الأزْمة ونطاقها وتأثيراتها المخْتلفة، ولم ترتبطْ تداعيات أزْمة كورونا على النّمو الاقْتصاديّ في مصْر فقطْ بظهور الفيْروس بها، وما ترتّب على ذلك من توقّفٍ جزْئيٍّ للأنْشطة الاقْتصاديّة؛ نتيجةً للإجراءات الاحترازيّة، وإنّما يتوقع تأثّر النّمو منذ ظهوره في الصّين وانتشاره إلى الدّول الأوروبيّة والعربيّة

والولايات المتّحدة الأمريكيّة باعتبارهم شركاء رئيسين لمصْر. (UNCTAD, The COVID-19 shock to Developing Countries, 2020)

وبالتالي؛ سوف تتأثر متغيرات الاقْتصاد المصْري باضطراب سلاسل التّوريد العالميّة، وانخفاض الطّلب العالميّ، وتراجع معدّل الاستثمار، وتوقّف الأنْشطة الاقْتصاديّة، وتراجع معدّلات التّجارة الدّوليّة؛ نتيجةً للإجراءات الاحترازيّة العديدة الّتي تبنّتها مخْتلف الدّول لمواجهة الفيْروس. (وزارة الماليّة، ٢٠٢٠).

وتمّ تقدير حجم النّاتج المحلّيّ الإجْماليّ بتكْلفة عوامل الإنتاج بنحو ٥,١ تريليون جنيهٍ، بمساهمة القطاع الخاصّ بنحو ٧٠٪، ومساهمة القطاع العامّ بنحو ٣٠٪، وذلك للعام الماليّ ٢٠١٩/٢٠١٨، وعلى مستوى القطاعات في الاقْتصاد المصْريّ حقّقتْ خمْسة قطاعاتٍ معدّلات نموٍّ تفوق متوسّط معدّل نموّ النّاتج المحلّيّ الإجْماليّ، وهذه القطاعات هي؛ السّياحة والاتّصالات والاستخراجات والتّشييد والبناء وقناة السّويس، كما يتضح من الشّكل التالي، وعلى الرّغْم من ارتفاع معدّل نموّ هذه القطاعات، إلّا أنّ مساهمتها في النّاتج المحلّيّ الإجْماليّ لم تتجاوزْ ٢٥٪. (وزارة التّخطيط والتّنْمية الاقْتصاديّة، ٢٠٢٠).

بينما شهد قطاعا (الصّناعة والزّراعة) معدّلات نموٍّ منخفضةً على الرّغْم من كبر مساهمتها في النّاتج المحلّيّ الإجْماليّ بنحو ١٣٪ للصّناعة و١١٪ للزّراعة، ويعدّ ذلك تراجعًا عن أدائها في فتراتٍ سابقةٍ، فقد حقّق قطاع الصّناعات التّحويليّة، في العام الماليّ ٢٠١٠/٢٠٠٩؛ أيّ عقب الأزْمة الماليّة العالميّة معدّل نموٍّ ٥,٣٪، ونسبة مساهمةٍ بنحو ١٦٪ من النّاتج المحلّيّ الإجْماليّ. (البنك المركزيّ المصْريّ، ٢٠٢٠).

ويتضح أنّه على الرّغْم من التّنوّع المحدود في مصادر النّمو، إلّا أنّه ما زال نموًّا غيْر احتوائيٍّ وغيْر مستدامٍ؛ حيث إنّ القطاعات المحرّكة له لا زالتْ قطاعاتٍ عرْضةً للصّدمات الخارجيّة، وغيْر مولّدةٍ لفرص عملٍ مستدامةٍ. ويبرهن على ذلك أنّه بالرّغْم من ارتفاع معدّل النّمو إلى نحو ٥,٦٪ ما زال معدّل البطالة يعدّ مرتفعًا؛ حيث بلغ نحو ٨,٦٪ بالعام الماليّ ٢٠١٩/٢٠١٨، ووصلتْ نسبة السّكان من الفقراء إلى حوالي ٣٢,٥٪، وفْقًا لبيانات الجهاز المركزي للتّعبئة العامّة والإحصاء لعام ٢٠١٩/٢٠١٨.

وهناك تأثيرٌ على معدّل النّمو الاقْتصادي؛ سواءً منْ خلال إجراءات احتواء الفيْروس، أم التّوقّف المفاجئ في حركة السّياحة، وهبوط الصّادرات، وتراجع حجم التّجارة الدّوليّة، وحالة الرّكود الاقْتصاديّ العالميّ، وكذلك تعرّض مصْر لخروج تدفّقاتٍ رأسماليّةٍ قدرها حوالي ١٦ مليار دولار، في ذرْوة التّوجّه العالمي لتجنّب المخاطر، خلال شهْري مارس وإبريل عام ٢٠٢٠، وقد وضع ذلك ضغوطًا كبيرةً على ميزان المدفوعات، رغْم تعويض جزءٍ من هذا التّأثير، من خلال هبوط الواردات المترتّب على انخفاض الطّلب المحلّيّ. (البنك المركزيّ المصْريّ، ٢٠٢٠).

ومع ركود الاقْتصاد العالميّ، وتقلّص النّشاط المحلّيّ انخفض معدّل النّمو الاقْتصاديّ في مصْر للعام الماليّ ٢٠٢٠/٢٠١٩؛ ليسجل ٣,٦٪، مقابل ٥,٦٪ للعام الماليّ ٢٠١٩/٢٠١٨، بنسبة انخفاضٍ تقدّر بنحو ٣٥٪، ويتوقّع استمرار تراجع معدّلات النّموّ الاقْتصاديّ لتصل لنحو ٢,٥٪ في العام الماليّ ٢٠٢١/٢٠٢٠. (IMF, World Economic Outlook, 2020)

وتباين أثر الأزْمة على القطاعات الاقْتصاديّة، فهناك قطاعاتٌ تضرّرتْ منْ أزْمة كورونا، على رأسها قطاع السّياحة وقطاعاتٌ أخْرى صاعدةٌ حقّقتْ قفْزاتٍ في معدّل نموّها أثناء الأزْمة، ويمكن أنْ تستمرّ إذا ما قدّمت الدّوْلة المساندة الكافية لها، وتحديدًا قطاع الاتّصالات وتكْنولوجيا المعلومات، وكذلك قطاع المستلزمات الطّبيّة والدّوائيّة. (المركز المصْري للدّراسات الاقْتصاديّة، ٢٠٢٠)

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ استمرار تباطؤ نموّ النّاتج المحلّيّ الإجْماليّ، قد يؤدي إلى ارتفاع معدّلات البطالة في مصْر، وهو ما حدث خلال الرّبع الثّاني منْ عام ٢٠٢٠؛ حيث ارتفعتْ بالفعل معدّلات البطالة؛ لتصل لنحو ٩,٢٪، مقارنةً بـ ٧,٧٪ بالرّبع الأوّل منْ نفْس العام. (وزارة التّخطيط والتّنْمية الاقْتصاديّة، ٢٠٢٠).

٢-٢ السّياسات والإجراءات المقترحة لتخفيف تأثير الأزْمة على معدّل النّموّ الاقْتصادي تتمثل بنسبةٍ كبيرةٍ في تكامل السّياسات الماليّة والنّقْديّة، وذلك لمواجهتها كما يلي:

أ- على جانب السّياسة الماليّة:

ضرورة الحفاظ على الدعم الذي تقدمه المالية العامة للأسر والشركات لتحقيق التعافي من تداعيات أزمة فيروس كورونا وتقديم المزيد من الدّعم للشّركات؛ للحدّ من خسائر فرص العمل، وحماية الأفراد الّذين فقدوا وظائفهم، وتخصيص بنْد إنفاقٍ أساسيٍّ وفوريٍّ؛ لزيادة الإنفاق على الصّحّة، وتوفير اللّقاحات لاحتواء الفيْروس، وإعادة توجيه الإنفاق العامّ بعيدًا عن الإسكان والعقارات إلى استثماراتٍ أكْثر أهميّةً في قطاعات الرّعاية الصّحيّة، والتّعْليم، والقطاعات الإنتاجيّة (الصّناعات التّحويليّة والزّراعة)، فضلًا عن البنى التّحتيّة للخدمات الرّقْميّة الأساسيّة. (International Labor Organization, 2020)

وينبغي العمل على الإصلاحات الضريبية كوسيلة لتشجيع النمو الاحتوائي، ومراعاة مستويات الدين العام المتوقع ارتفاعها بسبب تداعيات الفيروس وسط هذه الأجواء الاستثنائية من عدم اليقين.(IMF, Fiscal Monitor Update, 2021)

ب- على جانب السّياسة النّقْديّة:

يجب على البنك المركزي اختيار الأسواق والقطاعات التى تحتاج للدعم من أجل الحفاظ على الاستقرار المالى، بما يضمن تقليل المخاطر التى يتعرض لها البنك المركزى، وتشجيع البنوك على إعادة التفاوض بشأن إعادة جدولة القروض للشركات والأسر التى قد تتعثر في خدمة ديونها، والعمل على استخدام رأس المال المتاح لدى البنوك لمواجهة ضغوط التمويل.

(IMF, GLOBAL FINANCIAL STABILITY REPORT. 2021)

واستمرار خفض سعر الفائدة لتمكين الشركات من الحصول على قروض بتكلفة منخفضة، بالإضافة إلى تزويد البنوك التجارية بالسيولة اللازمة لدعم الأنشطة التجاري واستهداف القطاعات القادرة على تسريع وتيرة التّعافي. (African Union, 2020)

كما أنّه من المهمّ تطوير القدرات المحلّيّة في الوزارات المعنيّة؛ لإجراء توقّعاتٍ قصيرةٍ ومتوسّطة الأجل لمكونات النّاتج المحلّيّ الإجْماليّ، بدلًا من الاعتماد على التوقّعات الصّادرة عن المؤسّسات الدّوليّة، وضرورة السيطرة على التوقعات التضخمية ومرونة أسعار الصرف من جانب السياسات النقدية.(IMF, World Economic Outlook Update, 2021)

ثالثاً: ملامح أداء القطاعات الاقتصادية خلال جائحة كرونا وأهم الإجراءات المقترحة لتعافى كل قطاع على النحو التالي:

٣-١ الصّناعات التّحويليّة:

تعدّ إحدى أهمّ الأنْشطة الاقْتصاديّة؛ من حيث مساهمتها في النّاتج أو التّشغيل أو التّصدير؛ حيث يقدّر النّاتج المحلّيّ الصّناعيّ بنحو ٦٥٧ مليار جنيهٍ عام ٢٠١٩/٢٠١٨، كما تبلغ مساهمة الصّناعات التّحويليّة في النّاتج المحلّيّ الإجْماليّ حوالي ١٣٪، في مقابل ١٦٪ كمتوسّط مساهمةٍ في السّنوات السّابقة؛ ويرجع ذلك إلى تواضع نصيب القطاع منْ إجْماليّ الاستثمارات بنحو ١١,٤٪، وهو نصيبٌ مساوٍ للاستثمارات في الغاز الطّبيعيّ، ومقاربٌ لنصيب الأنْشطة العقاريّة. (المركز المصْريّ للدّراسات الاقْتصاديّة، ٢٠٢٠).

وقد بلغت الصّادرات الصّناعيّة نحو ١٦,٧ مليار دولار، بما يمثّل ما يتجاوز ٦٠٪ من إجْماليّ الصّادرات المصْريّة، ويستحوذ الاتّحاد الأوروبيّ على ٣٤٪، الدّول العربيّة بنحو ٣٠٪، و١٦٪ للدّول الآسيويّة غيْر العربيّة لعام ٢٠١٩، وبلغت الواردات الصّناعيّة ٥٣,٨ مليار دولار تمثّل ٨٠٪ من إجْماليّ الواردات المصْريّة لعام ٢٠١٩، وتأتي ٤١٪ من الواردات من الدّول الآسيويّة غيْر العربيّة، وغالبيتها من الصّين، و٣٣٪ من الاتّحاد الأوروبي لعام ٢٠١٩، وتعتمد الصّناعة في مجملها على مستلزمات الإنتاج الأوليّة والوسيطة المستوردة، وتمثّل ٤٤٪ من إجمالي الواردات المصْريّة لعام ٢٠١٩.(American Chamber of Commerce in Egypt, 2020)

وقد ضربتْ جائحة كورونا العناصر الأساسيّة في سلاسل التّوريد العالميّة، والّتي تعتمد عليها عمليّة عولمة الإنتاج الصّناعيّ، وهذه العناصر هي؛ وسائل النّقْل والشّحن واللّوجستيات، وحرّيّة وسيولة تدفّق التّجارة، فبسبب الإغلاق والإجراءات الاحترازيّة، تأثّرتْ بقوةٍ وسائل النّقْل بأنواعها، وتأخّرتْ عمليّات الشّحن والتّفريغ، وما يرتبط بها من خدماتٍ لوجستيّة، وفرضتْ قيودٌ على حرّيّة تدفّق السّلع ومستلزمات الإنتاج عبر الحدود.

وقد أثّر كلّ ذلك بدوره على القطاع الصّناعيّ، الّذي أصبح يعتمد بقوةٍ، خلال السّنوات الأخيرة على سلاسل التّوريد العالميّة، ولذلك بات القطاع الصّناعيّ في مصْر وغيْرها من دول العالم في بيئةٍ وظروفٍ لم يألفْها من قبل راسمو السّياسات والمستثمرون في هذا القطاع، وتواجه الصّناعات المصريّة من قبل جائحة كورونا عدة تحدياتٍ تؤثر على إمكانيّة تحقيق التّنْمية المستدامة بصفةٍ عامّةٍ والتّنْمية الصّناعيّة بصفةٍ خاصّةٍ، **وفي مقدّمة هذه التّحديات:**

- اعتماد الصّناعة المصْريّة على مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج، وهو ما تعكسه نسبة الموادّ الخامّ ومستلزمات الإنتاج الوسيطة المستوردة (حوالي ٤٤٪ من إجْماليّ الواردات المصْريّة).

- انخفاض نصيب الصّناعات التّحويليّة من الاستثمارات؛ مقارنةً بقطاعات أخْرى، مثل؛ الصّناعات الاستخراجيّة والتّشييد والبناء، وانخفاض الإنتاجيّة في الصّناعات التّحويليّة؛ مقارنةً بالصّناعات الاستخراجيّة؛ بسبب العمالة غيْر الماهرة والتّكْنولوجيا المستخدمة.
- وجود بعض المشكلات الّتي تؤدي لرفْع التّكْلفة وإضعاف القدرة التّنافسيّة بالقطاع الصّناعيّ، مثل؛ مشْكلات إصدار التّراخيص، وبدء النّشاط وتوْصيل المرافق، ونقْص العمالة المدرّبة، وأسْعار الطّاقة.
- التّحديات المرتبطة بالمسْتجدّات الدّوليّة، مثل؛ المنافسة على الأسواق، والسّياسات الحمائيّة، والصّراع التّجاريّ، وخروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبيّ، وصعوبة الحصول على التّكْنولوجيا، وتقلّبات الإنتاج الصّناعيّ في الدّول الكبرى، مثل؛ بريطانيا وفرنسا وألمانيا. (مغاوري شلبي عليّ، ٢٠٢٠).

وأصدرتْ منظّمة الْأمم المتّحدة للتّنْمية الصّناعيّة (اليونيدو)، بالتّعاون مع مركز تحديث الصّناعة التّابع لوزارة التّجارة والصّناعة عام ٢٠٢٠، تقرير مؤشّر قياس أثر جائحة كورونا على أداء القطاع الصّناعيّ في مصْر، ويتناول المؤشّر سبعة محاور أساسيّةٍ تتضمن قوة العمل، والعمليّات الإنتاجيّة وسلاسل الإمداد، والتّمْويل والسّيولة، وأيضًا التّأثير على قدرة الشّركات للالتزام بسداد مستحقات الضّرائب والتّأمينات، وكذلك التّأثير على حركة المبيعات المحلّيّة والتّصدير، وقياس مدى قدرة الشّركات على التّعامل مع الأزْمة .. وأخيرًا درجة استفادة الشّركات من التّكْنولوجيا الرّقْميّة؛ لضمان استمرار أعمالها، بالإضافة للإجراءات الّتي اتّخذها للحدّ من آثار الأزْمة، ومعرفة مدى استفادة الشّركات الصّناعيّة منها، والرّغبة في استمرارها أو تعديلها لزيادة الأثر الإيجابيّ المتوقّع منها.

وتمّ إعداد المؤشّر من خلال مسح ١٣٠٠ منْشأةٍ صناعيّةٍ (كبيرةٍ ومتوسّطةٍ وصغيرةٍ)، حول تأثير الأزْمة على أدائها. كما تناول المؤشّر الإجراءات الّتي اتّخذتْها الحكومة وانعكاساتها الإيجابيّة على أداء القطاع، وقد تضمّن التّقرير التّوْصيّات الصّادرة عن المجتمع الصّناعيّ لتعزيز أداء القطاع خلال الفتْرة المقبلة. شمل المسح قطاعات الصّناعات الكيماويّة والغذائيّة والزّراعيّة والهندسيّة والمنْسوجات والأثاث والتّعبئة والصّناعات الجلديّة.

وأشار التّقرير إلى التّأثير السّلبي للجائحة على القطاع الصّناعيّ؛ حيث سجّل مؤشّر أداء القطاع الصّناعيّ انخفاضًا عند ٠,٤١٣؛ علمًا بأنّ (من ٠,٠ إلى ٠,٥ انخفاضًا في الأداء؛ ٠,٥ لا تغيير؛ من ٠,٥ إلى ١,٠ زيادةً في الأداء) منذ اندلاع الجائحة.

وقد أظهرت النتائج تراجع أداء غالبيّة شركات القطاع الصّناعيّ في المبيعات والتّصدير عند ٠,٢٦، العمالة عند ٠,٢٨، التّمْويل والتّدفّقات النّقْديّة عند ٠,٣٠، الإنتاج وسلاسل التّوريد عند ٠,٣١، والقدرة على دفْع الضّرائب عند ٠,٣٧، وقد تأثّرت الشّركات الصّغيرة بشكلٍ أكبر؛ حيث بلغ مؤشّر أدائها ٠,٣٩، تليها الشّركات المتوسّطة ٠,٤٢، والشّركات الكبيرة ٠,٤٣، والمؤسّسات الصّغيرة ٠,٤٥. (وزارة التّجارة والصّناعة، ٢٠٢٠).

وعلى الجانب الآخر، أشارت النتائج إلى الأثر الإيجابيّ للجائحة على استخدام تكْنولوجيا المعلومات وتطبيقات الاتّصال، فقد سجّل المؤشّر الفرعيّ لتكْنولوجيا الاتّصالات قيمة ٠,٧٥؛ حيث

اتّجهت العديد من الشّركات إلى استخدام التّطبيقات التّكْنولوجيّة لإدارة أعمالها، والاحتفاظ بعملائها، وقد سجّل المؤشّر الفرعيّ لإدارة الأزْمة والاستجابة للجائحة قيمة ٠,٧٠، ممّا يشير إلى قيام عددٍ كبيرٍ من المنْشآت الصّناعيّة إلى تطبيق الإجراءات الاحترازيّة والتّدابير الوقائيّة؛ للحدّ من تفشّي المرض داخل أماكن الإنتاج الخاصّة بها.

وقد تطرّق المؤشّر إلى قياس انطباع الشّركات الصّناعيّة حول الإجراءات الحكوميّة الّتي تمّ اتّخاذها لتخفيف الأثر الاقْتصاديّ للأزْمة. وأظهرت النتائج أنّ القرارات المتعلّقة بتأجيل سداد الاستحقاقات الائتمانيّة دون أيّ غراماتٍ أو رسومٍ إضافيّة، وتخفيض أسْعار الكهْرباء، وتمديد التّراخيص والسجلات الصّناعيّة منتهية الصّلاحيّة، وتأجيل سداد الضّرائب العقاريّة كان لها أثرٌ إيجابيٌّ على أداء الشّركات. (وزارة التّجارة والصّناعة، ٢٠٢٠).

شكل رقْم (١)
تأثير جائحة كورونا على أداء القطاع الصّناعيّ

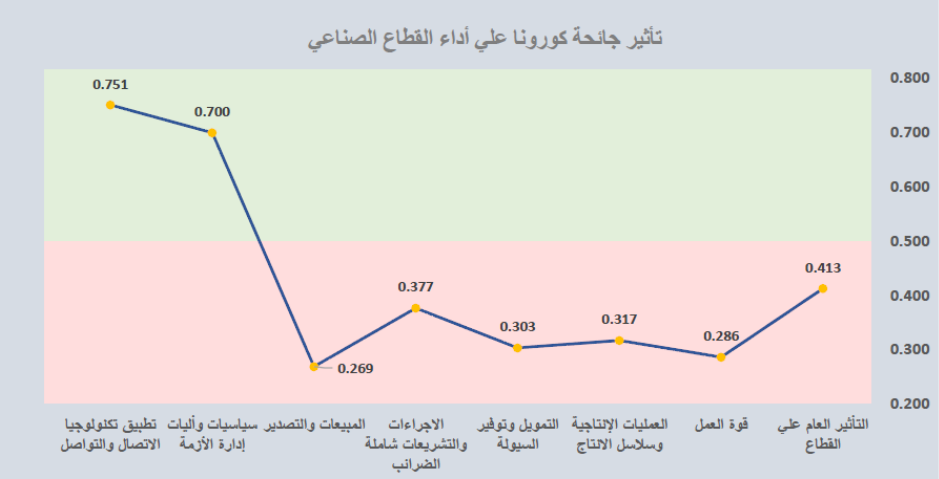

المصدر: وزارة التّجارة والصّناعة، مؤشّر تأثير جائحة كورونا على القطاع الصّناعيّ في مصْر، مركز تحديث الصّناعة بالتّعاون مع منظّمة الْأمم المتّحدة للتّنْمية الصّناعيّة، ٢٠٢٠.

ويلاحظ من الشّكل السّابق؛ قيمة مؤشّر أثر جائحة كورونا على القطاع الصّناعيّ (٠,٤١٣)، وهو ما يعني التأثير السّلبيّ للأزْمة على القطاع الصّناعيّ ككلٍّ، وأنّ المحور الأكْثر تضرّرًا بالأزْمة هو محور المبيعات المحلّيّة والتّصدير بقيمة (٠,٢٦٩)، والّذي أدّى إلى انخفاض السّيولة النّقْديّة للشّركات العاملة في القطاع الصّناعيّ، ممّا دفع الشّركات لتقْليص قوة العمل، وتحجيم العمليّات الإنتاجيّة.

شكل رقْم (٢)

تأثير جائحة كورونا على أداء الصّناعات التّحويليّة

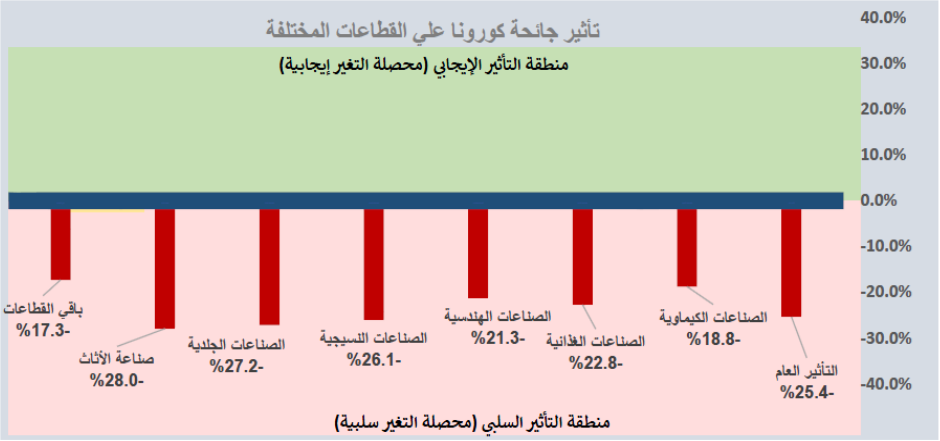

المصدر: وزارة التّجارة والصّناعة، مؤشّر تأثير جائحة كورونا على القطاع الصّناعيّ في مصْر، مركز تحديث الصّناعة بالتّعاون مع منظمة الْأمم المتّحدة للتّنْمية الصّناعيّة، ٢٠٢٠.

ويلاحظ من الشّكل السّابق؛ كيف أثّرتْ جائحة كورونا بشكلٍ سلبيٍّ على كافّة القطاعات الصّناعيّة، ويأتي في مقدّمتها صناعة الأثاث الّتي تأثّرتْ سالبًا بنسبة (٢٨٪) كأكْبر الصّناعات الّتي شهدتْ تضرّرًا، في مقابل الصّناعات الكيماويّة الّتي كانتْ أقلّ تضرّرًا بنسبة تأثّرٍ سالبٍ بلغتْ (١٨,٨٪).

السّياسات والإجراءات المقترحة لمساعدة الصّناعة في مواجهة تداعيات فيْروس كورونا:

- التّركيز على مساعدة الصّناعات الصّغيرة والمتوسّطة على سرعة التّعافي من تداعيات الجائحة خلال هذه الفتْرة، وذلك لما تتسم به هذه الصّناعات من سرعة الاستجابة لمتطلبات السّوق، ولارتباط هذه الصّناعات بالمستلزمات الصّناعيّة الواردة من الصّين، والمتوقّع أنْ تتحسن تدفّقاتها لمصْر خلال هذه الفتْرة، بعد أنْ بدأ القطاع الصّناعيّ الصّينيّ في التّعافي التّدريجيّ، خلال شهري مايو ويونيو من عام ٢٠٢٠.
- الإسراع في عمليّة إصدار التّصاريح والتّراخيص وتخصيص الأراضي للنّشاط الصّناعيّ؛ للتّعجيل بإضافة استثماراتٍ جديدةٍ، مع إصلاحٍ كاملٍ وشاملٍ لمنْظومة الأراضي الّتي كانتْ ولا تزال أكْثر عائقٍ للاستثمار الصّناعيّ.
- تفعيل دور التّمثيل التّجاريّ بشكلٍ سليمٍ؛ لتوفير المعلومات بشكلٍ مؤسّسيٍّ منظّمٍ، يكون نتيجته تعزيز الاستثمارات الجديدة، وفرص التّجارة الخارجيّة، وتعامل أفضل مع الأزمات، وهذا ضروريٌّ ومهمّ للمصانع الصّغيرة الّتي تمثل ما يزيد عن ٨٠٪ من المنْشآت الصّناعيّة.
- العمل على تعزيز البنية التحتية الرقمية، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تنسيق الأنشطة الخاصة بالبحوث والتطوير، تعزيز جودة الوظائف والتدريب، والعمل على

تحسين الصناعات بما يعزز من الحد من انبعاثات الكربون. (World Economic Forum, 2020)

- إعادة النّظر في أسْعار الطّاقة للمصنّعين، خاصّةً في ضوْء انخفاض أسْعار الطّاقة العالميّة. (المركز المصْريّ للدّراسات الاقْتصاديّة، ٢٠٢٠).

٣-١ قطاع السّياحة:

يعدّ قطاع السّياحة بطبيعته، قطاعًا بالغ الحساسيّة والتّأثّر بالأحداث المحلّيّة والعالميّة، خصوصًا السّلبيّة منها، لذلك يعدّ قطاع السّياحة منْ أكْثر القطاعات المتضرّرة منْ أزْمة ظهور وتفشّي فيْروس كورونا عالميًّا؛ حيث تراجعت الحجوزات بنسبة ٨٠٪، خلال الفتْرة من (يناير- مارس) من عام ٢٠٢٠، عن نسبتها في الرّبع المناظر، ويساهم قطاعا السّياحة والطّيران بنحو ١٢٪ من النّاتج المحلّيّ الإجْماليّ، ويقوم بتوظيف نحو ١٠٪ منْ إجْماليّ القوى العاملة المصْريّة. (سالي محمّد فريد، ٢٠٢٠).

وقد حقّقت الإيرادات السّياحيّة أعلى قيمةٍ لها؛ لتبلغ ١٢,٦ مليار دولار لعام ٢٠١٩/٢٠١٨، وهو ما يمثل ٢,٤٪ من النّاتج المحلّيّ الإجْماليّ، ووفْقًا لتقديرات وزارة السّياحة والآثار، فإنّ الأزْمة تحمل قطاع السّياحة بخسائر تقدّر بنحو مليار دولار شهريًّا، وهذا فضلًا عن تحمل قطاع الطّيران لخسائر تقدّر بنحو ٢,٢٥ مليار جنيهٍ؛ نتيجةً لتعليق حركة الطّيران.

وتشير الفتْرة من منتصف مارس، وحتّى نهاية يونيو من عام ٢٠٢٠، إلى تفاقم الوضْع في العالم كلّه؛ حيث بدأت الإجراءات المشدّدة في الدّول الأوروبيّة والعربيّة، وخاصّةً السّعوديّة ومصْر، وتفاقمت الأزْمة بشكْلٍ كبيرٍ في إيطاليا، في حين بدأ انحسار الفيْروس في الصّين، واسْتشرى الفيْروس في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وظهرتْ حالةٌ من الشّلل التّامّ أصابتْ قطاع السّياحة عالميًّا مع انتشار الذّعْر في العالم، وتفشّي المرض في الدّول الأكْثر إيفادًا للسّائحين إلى مصْر (خصوصًا إيطاليا، إسبانيا وألمانيا)، فقد ألغتْ إسبانيا ٤٠٪ من حجوزاتها إلى مصْر في شهْر مارس، وتمّ تعليق رحلات الطّيران من وإلى مصْر، وفي العديد من دول العالم، ومنها الدّول الأوروبيّة والعربيّة، وغابتْ أيّ حجوزاتٍ سياحيّةٍ جديدةٍ، وتمّ إعلان حظْر التّجوال في مصْر، والعديد من دول العالم. (سلوى محمّد مرسي، ٢٠٢٠).

وقد نتج عن ذلك حدوث أثرٍ سلبيٍّ كبيرٍ بخسارةٍ تقدّر بنحو ٦ مليارات دولار؛ حيث تحقّق عائدٌ فعليٌّ يقدّر بنحو ١٠,٧ مليارات دولار، خلال الأرْباع الثلاثة الأولى (يوليو ٢٠١٩ - مارس ٢٠٢٠)، ثمّ توقّفت الحركة السّياحيّة تمامًا، وذلك مقارنةً بالعائد المقدّر بنحو ١٦,٧ مليار دولار، والّذي كان من المتوقّع تحقيقه في العام الماليّ ٢٠٢٠/٢٠١٩، وذلك يعني خسارة ما يعادل ٣٥٪ من الإيرادات السّياحيّة الّتي كان من المتوقّع تحقيقها في العام الماليّ ٢٠٢٠/٢٠١٩.

ويلاحظ أنّ الإيرادات السّياحيّة للنّصف الثّاني من العام الماليّ ٢٠٢٠/٢٠١٩، قد حقّقتْ نحو ٢,٦ مليار دولار؛ مقارنةً بالنّصف الثّاني من العام الماليّ ٢٠١٩/٢٠١٨، والّذي تحقّق فيه ما يقرب من ٥,٨ مليارات دولار بنسبة انخفاضٍ وصلتْ لنحو ٦٥٪. (البنك المركزيّ المصْريّ، ٢٠٢٠).

وسوف يؤدي استمرار الشّلل السّياحيّ في مصْر؛ حتّى يونيو ٢٠٢١ على الأقلّ؛ لتراجع في نموّ النّاتج المحلّيّ الإجْماليّ، خلال عامي ٢٠٢٠/٢٠١٩، و٢٠٢١/٢٠٢٠، بالإضافة لارتفاع أعْداد

المتعطّلين، وتراجع عمليّات التّطوير في المنْشآت السّياحيّة القائمة، وتوقّف الاسْتثْمارات في قطاع السّياحة حتّى انتهاء الأزْمة، ويتسبّب ذلك باستمرار الأثر السّلبيّ على قطاع السّياحة في مصْر، وتقدّر الخسارة بانخفاض عدد السّياح بمصْر إلى ٣,٥ ملايين سائحٍ في عام ٢٠٢٠؛ مقارنةً بـ ١٣,١ مليون في عام ٢٠١٩، وهو ما أدّى لتراجعٍ في الإيرادات السّياحيّة بأكْثْر من ٦٩% في عام ٢٠٢٠، لتسجل نحو ٤ مليارات دولار؛ مقارنةً بنحو ١٣,٠٣ مليار دولار في عام ٢٠١٩. (World Tourism Organization,2020).

السّياسات والإجراءات المقترحة لمساعدة قطاع السّياحة في مواجهة تداعيات فيْروس كورونا:

- إعفاء هيْئة التّأمينات الاجْتماعيّة للمنْشآت السّياحيّة من سداد التّأمينات الاجْتماعيّة لأصحاب العمل والموظّفين في استمارة ٢ لمدّة ٦ أشْهرٍ.
- إجراء دوراتٍ تدريبيّةٍ مكثّفةٍ للعمالة بالقطاع؛ لضمان الحفاظ على مهاراتهم، وعدم هجْرتهم من قطاع السّياحة لصالح قطاعاتٍ أخْرى، وتقديم الدعم للشركات للحفاظ على العاملين، والسعى لتحسين خدمات دعم العاملين من خلال التدريب وتنمية المهارات وتوفير لفرص العمل. (World Bank East Asia and Pacific, 2020) .
- استمرار التّرويج لمصْر كمقْصدٍ سياحيٍّ عالميٍّ، وخصوصًا عقب افتتاح المتْحف الكبير.
- العمل على إجراء تطويرٍ مؤسّسيٍّ يحقق الفصْل الواضح بين وضْع السياسات وتنفيذها، ومتابعة أداء القطاع؛ لضمان جدْوى وجودة القرارات والإجراءات المتخذة.
- توضيح الرّؤْية الخاصّة بمعالجة الأزمات، في ظلّ اختصاصات وآليّات عمل لجنة الأزْمات بين اتّحاد الغرف السّياحيّة ووزارات السّياحة والطّيران والمطارات .. وغيْرها من الجهات المعنيّة؛ لتفادي التّضارب في القرارات، وضمان تطبيقها.

٣-٢ قطاع الزّراعة:

يكتسب قطاع الزّراعة أهميّةً خاصّةً؛ نظرًا لعلاقاته التّشابكيّة مع القطاعات الأخْرى في الدّوْلة؛ حيث يشكل مصدرًا رئيسًا لتحقيق الأمن الغذائيّ، وتوفير المحاصيل الاستراتيجيّة والتّصديريّة، فضلًا عن كوْنه قطاعًا كثيف العمالة، ويمثل المورد الأساسيّ لمدخلات القطاع الصّناعيّ، وفي ظلّ توجّه الدّوْلة الاستراتيجيّ للنهوض بهذا القطاع، تمّ العمل على تطوير أساليب الزّراعة وتحسين الإنتاجيّة، من خلال الاعتماد على التّقْنيات الحديثة، وتوظيف التّكْنولوجيا الرّقْميّة والحيويّة لاستدامة التّنْمية في هذا القطاع، وتحقيق أعْلى منفعةٍ اقْتصاديّةٍ داخليًّا وخارجيًّا. (المركز المصْريّ للدّراسات الاقْتصاديّة، ٢٠٢٠).

ويعدّ قطاع الزّراعة أحد أهمّ قطاعات الاقْتصاد المصْري، فهو يمثل ١١,٢٪ من النّاتج المحلّيّ الإجْماليّ، ويعمل به حوالي ٢٣,٨٪ من إجمالي المشتغلين في مصْر، ومع ذلك فقد تراجعت الأهميّة النّسبيّة للقطاع بشكلٍ جوهريٍّ، خلال العقود الماضية، في مقابل ارتفاع الأهميّة النّسبيّة لقطاع الصّناعة والخدمات. (الجهاز المركزي للتّعبئة العامّة والإحصاء، ٢٠١٩).

وقد ساهم قطاع الزّراعة والغابات والصّيد في النّاتج المحلّيّ الإجماليّ عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٦٦٩,٨ مليار جنيهٍ، مقارنةً بـ ٥٨٨ مليار جنيهٍ في عام ٢٠١٩/٢٠١٨، ووصلتْ إجْماليّ الصّادرات الزّراعيّة لـ ٥ ملايين طنٍّ في عام ٢٠٢٠، وذلك بالرّغم من ظروف تفشّي فيْروس كورونا في العالم، وارتباك حركة النّقْل الدّوليّة، وتوقّف الموانئ، ووجود ركودٍ عالميٍّ بنسبةٍ وصلتْ إلى ٣٠٪، مقارنةً بـ ٥,٥ ملايين طنٍّ في عام ٢٠١٩، وقبل أزْمة كورونا (المركز المصْريّ للدّراسات الاقْتصاديّة، ٢٠٢٠).

وتتوفر بقطاع الزّراعة في مصْر إمداداتٌ غذائيّةٌ وافرةٌ للمساعدة في حماية أسواقها المحلّيّة من مخاطر الإمداد العالميّة قصيرة الأجل المرتبطة بالأزْمة المتمثّلة في مرض فيْروس كورونا، وكانتْ مصْر قد استوردتْ بالفعل، منذ إبريل عام ٢٠٢٠، كميّاتٍ ضخمةً لتغطية احتياجاتها لهذا العام، وبالأخصّ من القمح والذّرة الصّفراء وفول الصّويا والحبوب البقوليّة، وضاعفتْ سعتها من التّخزين العموديّ الحديث للقمْح من ١,٥ مليون طنٍّ في عام ٢٠١٤ إلى ٣ ملايين طنٍّ في عام ٢٠١٩، وتمّ دعم هذه البيئة المؤاتية للإمداد بعدة تدابير حكوميّةٍ؛ منْ أجْل تعزيز توافر الغذاء، وتحقيق مخزونٍ استراتيجيٍّ قويّ. (منظّمة الأغذية والزّراعة للأمم المتّحدة، ٢٠٢٠).

وتعدّ مصْر هي الأولى عالميًّا، في تصدير الموالح والفراولة المجمّدة، كما تأتي في المركز الأوّل إفريقيًّا والسادس عالميًّا عام ٢٠٢٠، في الاستزراع السّمكيّ، ويؤكد ذلك نجاح الجهود المبذولة المتعلّقة بالإنتاج الزّراعيّ والاكتفاء الذّاتي في مجموعةٍ كبيرةٍ من السّلع الزّراعيّة؛ وذلك على مستوى الخضر والفاكهة، ولكنّ هناك ضعْفًا في التّنسيق بين جميع الجهات المعنيّة بالسّياسات الزّراعيّة، وهو ما ينتج عنه تضاربٌ في كثيرٍ من الأحيان بين السّياسات الزّراعيّة من جهةٍ، والتّصنيعيّة والتّصديريّة والتّجاريّة من جهةٍ أخْرى، وكذلك ضعْفًا في البحث والتّطوير؛ بسبب البيروقراطيّة الحكوميّة المقيدة، وضعف التّمْويل، وضعْف الإرشاد الزّراعيّ، والّذي تتمثل أهمّ مظاهره في انخفاض إنتاجيّة المحاصيل الزّراعيّة في الحقول؛ مقارنةً بإنتاجيتها في المزارع البحثيّة، وضعْف التّعاونيّات الزّراعيّة بشكلٍ يجعلها غيْر قادرةٍ على خدمة أعضائها، وأخيرًا ضعْف إشارات السّوق، وعدم وصولها بشكلٍ صحيحٍ إلى المزارع، ممّا يحدّ من قدرته على اتّخاذ قراراتٍ إنتاجيّةٍ سليمةٍ. (منظّمة الأغذية والزّراعة للأمم المتّحدة، ٢٠٢٠).

السّياسات والإجراءات المقترحة لمواجهة قطاع الزّراعة تداعيات فيْروس كورونا:

- إسقاط وإعادة جدْولة الدّيون عن جميع المتعثّرين في القطاع الزّراعيّ، خاصّةً صغار المزارعين، وتمكين العاملين في القطاع من الاستفادة من مبادرات البنك المركزيّ في هذا الصّدد.
- سرعة التّخليص الجمركيّ لجميع المحاصيل الزّراعيّة، وبخاصّةٍ سريعة التّلف كالخضار والفاكهة، وإعفاء المستوردين والمصدّرين من دفْع أيّ أرضيّاتٍ، طالما أنّ التأخير خارجٌ عن إرادتهم، وبناء قاعدة معلوماتٍ تفصيليّةٍ حول الإجراءات الاحترازيّة ذات التّأثير المباشر على المصدّرين المصْريين بشكلٍ عامٍّ والزّراعي بشكلٍ خاصٍّ، وتحديثها باستمرارٍ، على أنْ تكون متاحةً عبر الإنترنت للجميع.
- التعجيل باستمرار تكامل البورصة السلعية لتشتمل على كافة الحاصلات الزراعية.

- العمل على إعادة مناسيب المياه في الريف المصري بما يتناسب مع خطة الدولة في تبطين الترع للحفاظ على نوعية المية الاقتصاد في استخدامها، مما يعزز من فرص النمو التوسعي للاستصلاح الزراعي في المدن والمناطق القابلة للتطوير الزراعي.
- تشديد الرّقابة على الممارسات التّجاريّة غيْر المشْروعة الّتي يمكن أنْ ترفع أسْعار الغذاء، وخاصّةً التّخزين المفرط، والاحتكار، ورفْع الأسْعار، وتغْليظ العقوبات على المخالفين.
- تخفيض أسْعار الطّاقة للمنتجين الزّراعيين، خصوصًا المزارع الصحراويّة، خاصّةً في ضوْء انخفاض أسْعار الطّاقة العالميّة.
- الاستثمار في رأس المال البشرى التي تتضمن بناء المهارات، التدريب للعاملين، الاستثمار في البحوث والتطوير، تحسين الصحة العامة، الإنتاجية المحلية، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية، والسعي لغلق الفجوة في الوصول لخدمات البنية التحتية الأساسية، بالإضافة إلى معالجة إخفاقات السوق. (World Bank, 2020)

٣-٣ قطاع الصّحّة:

تواجه النّظم الصّحيّة في العالم أجْمع العديد من التّحديات، الأمر الّذي يدفع نحو ضرورة البحث عن سبلٍ لمواجهة تلك التّحديات؛ منْ أجْل الارتقاء بجودة الخدمات الصّحيّة وتطويرها، وتوسيع نطاق المستفيدين منها، وتقْليل الإنفاق الشّخصيّ على الخدمات الصّحيّة، وتقْليص فجْوة اللامساواة في الحصول على الرّعاية الصّحيّة، خاصّة وأنّ العديد من النّظم الصّحيّة المتقدّمة قد تعرّضتْ للانهيار في ظلّ عدم القدرة على مواجهة تداعيات جائحة فيْروس كورونا المسْتجدّ.

ويعدّ قطاع الصّحّة من أكْثر القطاعات خطورةً؛ لأنّه المعنيّ مباشرةً بمواجهة أزْمة فيْروس كورونا، ومن المؤكّد أنّ جاهزيّته قبل الأزْمة ستنعكس على قدرته على السيطرة على الفيْروس واحتواء الأزْمة، ويضاف إلى أهميته أنّ الحقّ في الرّعاية الصّحيّة يمثل أحد الحقوق الدّستوريّة الّتي أقرّها الدّستور المصْريّ في عام ٢٠١٤، وألزم الحكومة بنسبة إنفاقٍ عليه لا تقلّ عن ٣٪ من النّاتج المحلّيّ الإجْماليّ، علاوةً على أنّها تشكل محورًا رئيسًا لتحقيق الأهداف الاستراتيجيّة الوطنيّة والأمميّة للتّنْمية المستدامة. (مركز المعلومات ودعم اتّخاذ القرار،٢٠٢٠)

ويعاني قطاع الصّحّة في مصْر من أوجه ضعْفٍ مؤسّسيٍّ ما قبل أزْمة تداعيات كورونا، وذلك من خلال ضعْف حوكمة منظّمة الصّحّة، والّذي ظهر بوضوحٍ في تنوّع إدارة وتنظيم وتمْويل ومستوى جودة الخدمات المقدّمة؛ بسبب تعدّد الجهات الإداريّة والتّشريعات، ضعْف كفاءة وجاهزيّة وحدات الرّعاية الأوليّة في كافّة أنحاء الجمْهوريّة، خاصّةً وأنّها تعدّ خطّ الدّفاع الأوّل لمواجهة أيّ أزْمةٍ، غياب قاعدة البيانات المتكاملة والمحدّثة والمتاحة عن قطاع الصّحّة، ضعْف فرص استفادة قطاع الصّحّة من التّكْنولوجيّات الحديثة في تحليل البيانات بما يخدم رسم سياساتٍ صحيّةٍ سليمةٍ، وتواضع حجم الإنفاق الحكوميّ على قطاع الصّحّة، مقارنةً بالاحتياجات المتزايدة وبالمعدّلات العالميّة. (المركز المصْري للدّراسات الاقْتصاديّة،٢٠٢٠)

ويلاحظ تراجع نسبة إجْماليّ مخصّصات الإنفاق الحكوميّ على قطاع الصّحّة من ١,٦٪ من النّاتج المحلّيّ الإجْماليّ لعامي ٢٠١٥/٢٠١٦ و٢٠١٦/٢٠١٧ إلى نحو ١,٢٪ في عام ٢٠١٨/٢٠١٩، ولكن مع تداعيات أزْمة فيْروس كورونا وصلتْ نسبة إجْماليّ مخصّصات الإنفاق الحكوميّ على قطاع الصّحّة نحو ١٥٪ من إجْماليّ الموازنة بما يعادل ٣٪ من النّاتج المحلّيّ الإجْماليّ، وتمّتْ زيادة مخصّصات الإنفاق على الصّحّة لتحسين جودة الخدمات المقدّمة للمواطنين ولتغطية تكلفة التّأمين الصّحي والأدوية وحوافز أعضاء القطاع الصّحي وعلاج غيْر القادرين على نفقة الدّوْلة؛ لتبلغ مخصّصات الصّحّة ٢٥٨,٥ مليار جنيهٍ، طبقًا لتقديرات وزارة الماليّة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ بزيادةٍ قدرها ٨٣,٢ مليار جنيهٍ بنسبة زيادة ٤٧٪ عن العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠؛ بسبب تداعيات فيْروس كورونا. (وزارة الماليّة،٢٠٢٠)

الإجراءات المتعلقة بزيادة الإنفاق العام على قطاع الصحة بما في ذلك تعيين عاملين جدد في النظام الصحي، وتعزيز صناعات المستلزمات الطبية، وتشجيع الاستشارات الطبية عبر الهاتف، فضلاً عن ذلك تتضمن تلك الإجراءات التأثير في سلوكيات المواطنين من خلال الاتصال الجيد عن طريق تقديم معلومات يومية محدثة من مصادر موثوقة، ونشر المعلومات المتعلقة بتوجهات الدولة بشأن التعامل مع الفيروس، كما اشتملت هذه الإجراءات على تعزيز تقديم الإمدادات الطبية اللازمة للأفراد والدول الأكثر احتياجاً. (IMF, Policy Steps to Address the Corona Crisis, 2020)

السّياسات والإجراءات المقترحة لمواجهة قطاع الصحّة تداعيّات فيْروس كورونا:

- فصْلٌ واضحٌ للمهامّ: تقوم وزارة الصّحّة بأربعة أدوارٍ معًا: الدّور التّخْطيطيّ (من خلال رئاستها للمجْلس الأعْلى للصّحّة) والدّور التّمْويليّ والدّور التّنفيذيّ والدّور الرّقابيّ معًا.
- رؤْيةٌ موحّدةٌ طويلة الأمد للتّغطية الصّحيّة الشّاملة يحددها الخبراء والمجتمع المدنيّ، ولا تتغير بتغيّر الحكومات.
- إطارٌ تشريعيٌّ موحّدٌ يغطي المنظومة بكافّة أطرافها من مقدّم الخدمة والعاملين بها وآليّة تسعير وجودة الخدمات.
- ينبغى على الحكومة مراجعة اللوائح التجارية الحالية على وجه السرعة لضمان الحصول على المنتجات الطبية في الوقت المناسب وبأسعار معقولة. (United Nations, ESCAP, 2020)
- هيْئةٌ مستقلةٌ للاعتماد والجودة تضع ضوابط موحّدةً؛ لضمان الجودة تكون ملزمةً للمنْشآت الصّحيّة الحكوميّة والخاصّة والأهلّيّة، والعمل على زيادة مخصّصات التّدريب، ورفْع كفاءة الموارد البشريّة بشكلٍ مستمرٍّ بالقطاع.
- تعزيز الإنفاق الصحى الطارئ مؤقتاً مع الرعاية المجانية للمتضررين من فيروس كورونا المستجد، وينطبق الشئ نفسه على التحويلات النقدية الطارئة لأولئك الذين يعانون من فقدان مفاجئ للدخل، خاصة في الاقتصاد غير الرسمى. (UNCTAD, The Coronavirus shock, 2020)
- يجب التعاون مع جميع الدول للعمل على تنفيذ استراتيجيات صحية شاملة وسريعة تهدف إلى تقليل عمليات انتقال العدوى، بالإضافة إلى تبادل المعرفة وتطوير الأدوية واللقاحات الجديدة، مع تقديم الدعم العاجل للدول النامية ذات النظم الصحية الضعيفة والقطاعات غير الرسمية.(United Nations, 2020)

٣-٤ قطاع التّعْليم:

يعدّ قطاع التّعْليم من أكْثر القطاعات الّتي تأثّرتْ بأزْمة تداعيات فيْروس كورونا، ويلاحظ مع استمرار حالات الإصابة بفيْروس كورونا المسْتجدّ ينتج عنها اتّخاذ ما يلزم من الإجراءات الاحترازيّة لاحتواء تفشّي المرض، والّتي يأْتي على رأسها تعليق الدّراسة وتوقّف المؤسّسات التّعْليميّة كافّة عن مزاولة عملها بشكلٍ طبيعيٍّ، وتتسم منظومة التّعْليم في مصْر بالتّعقيد الشّديد والضّعْف المؤسّسيّ المسيطر عليها في مصْر، ويتضح ذلك كالآتي:

- انخفاض الموازنة المخصّصة لقطاع التّعْليم؛ حتّى بعد زيادتها. وبالتالي؛ لن يصاحبها أي تطويرٍ فعليٍّ لمنظومة التّعْليم، ويمثل الإنفاق على التّعْليم نحو ٢١٪ من إجْماليّ الموازنة، بما يعادل ٦٪ من النّاتج المحلّيّ الإجْماليّ في العام الماليّ ٢٠٢١/٢٠٢٠؛ حيث بلغتْ مخصّصات التّعْليم ٣٦٣,٦ مليار جنيهٍ، بزيادة ٤٦,٩ مليار جنيهٍ بنسبة زيادة ١٤,٨٪، مقارنةً بموازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، مع التّركيز على التّعْليم الفنيّ وبناء قدرات المعلّمين. (وزارة الماليّة، ٢٠٢٠)
- عدم تنفيذ آليّة التّعْليم عن بعدٍ بالشّكل السليم في حين سيصبح اعتمادها كآليّةٍ للتّعْليم هو الواقع الجديد، بجانب التّكدّس الطّلابيّ الزّائد وضعْف القدرة الاستيعابيّة للمدارس وغياب رؤْية التّعامل معه، والّتي يمكن حلّها الوحيد في التّعْليم عن بعدٍ، والّتي بدأتْ بالفعل في إطار الأزْمة، وهي فرصةٌ لإجراء تحوّلٍ سريعٍ وكبيرٍ في المنظومة التّعْليميّة يصبح فيه التّعْليم عن بعدٍ جزءًا أساسيًّا في التّعامل مع مشْكلة تكدّس الطّلاب سنويًّا.
- اتّساع الفجْوة بين التّعْليم الحكوميّ والخاصّ، وبالأخصّ في التّعْليم ما قبل الجامعيّ، ممّا يستدعي مراجعةً شاملةً للمناهج الحكوميّة؛ حتّى تصل لمستوياتٍ قريبةٍ من التّعْليم الخاصّ.
- ضعْف الرّواتب للعاملين في المنظومة التّعْليميّة، وهي من المشاكل المستمرة في المنظومة التّعْليميّة.
- ضعْف منظومة التّعْليم الفنيّ والتّدريب المهنيّ وضعْف الاستعدادات الصّحيّة بالمدارس والجامعات؛ لمواجهة تداعيات الفيْروس.

ويلاحظ أيضًا تشابك قطاع التّعْليم بقطاعاتٍ أخْرى على سبيل المثال قطاع النّقْل، فتوقّف الدّراسة أو استمرار التّعْليم عن بعدٍ يؤثر سلبًا على قطاع النّقْل، وقطاع الصّناعة الّذي تأثّر سلبًا بالنّسبة للمصانع المتخصّصة في إنتاج الوجبات المدرسيّة والملابس والأدوات الدّراسيّة والكتب وغيْرها، ومن المتوقّع مع استمرار الأزْمة، وتخبّط موقف الطّلاب، وتوجيه الدّوْلة بالتّعْليم عن بعدٍ .. اتّساع الفجْوة بين المؤسّسات الحكوميّة والخاصّة والدّوليّة، فيما يتعلق بجودة التّعْليم؛ نظرًا لاختلاف جاهزيّة الأولى في التّعْليم عن بعدٍ، خاصّةً بالمدن والقرى والنّجوع بالمناطق الرّيفيّة وخارج المحافظات الكبرى، ويتوقّع ارتفاع نسبة التّسرّب من التّعْليم وتأثّر دخول الفئات العاملة بالقطاع والخدمات المرتبطة به. (مركز المعلومات ودعم اتّخاذ القرار،٢٠٢٠)

السّياسات والإجراءات المقترحة لمواجهة قطاع التّعْليم تداعيّات فيْروس كورونا:

- استكمال قرار الوزارة في اللّجوء للتّعْليم عن بعدٍ يعتمد على تفعيل اللامركزيّة في إدارة المنظومة التّعْليميّة؛ حتّى يمكن مراقبة المستهدف، وتحديدًا في القرى والنّجوع، وليس فقطْ في المحافظات الكبرى.
- التّركيز على تدارك فاقد التّعلّم، ومنْع التّسرّب المدرسيّ، وخاصّةً بالنّسبة لفئات محدودي الدّخل.
- توفير برامج اكتساب المهارات لزيادة قابليّة التّوظيف في شكل التّدابير المتّخذة لمعالجة هذه الأوْلويّات، وينبغي تخصيص اهتمامٍ كاملٍ أيضًا لضرورة تزويد الشّباب والبالغين بالمهارات المطلوبة في سوق العمل.
- أسهمت الأزْمة في تكوين فهْمٍ أعْمق للفجْوة الرّقْميّة، وما يتصل بها من ثغراتٍ، وهي حالةٌ تتطلب اهتمامًا عاجلًا، ويتعين على الحكومات والشّركاء في التّنْمية العمل معًا على إزالة الحواجز التّكْنولوجيّة عن طريق الاستثمار في البنية التّحتيّة الرّقْميّة، وخفْض تكاليف الحصول على خدمات الإنترنت لغرض التّعْليم، وسيتطلب سدّ الفجْوة الرّقْميّة أيضًا زيادة الاستثمار في إكساب الفئات المهمّشة مهارات التّعامل مع التّكْنولوجيا الرّقْميّة. (الأمم المتّحدة، ٢٠٢٠)

٣-٥ قطاع التّشْييد والبناء:

تعدّ سوق العقارات من القطاعات الرّائدة للاقْتصاد المصْري، وتزيد أهميتها مع زيادة التّعداد السّكانيّ وسعْي الدّوْلة لتوفير وحداتٍ سكنيّةٍ لائقةٍ لمحدودي الدّخل. ولكن على الرّغم من اتّسام القطاع بعدم المرونة في العرض، مقارنةً بالقطاعات الأخْرى؛ إلا أنّ أزْمة تداعيات فيْروس كورونا تمكّنتْ من التّأثير عليه وسط عدم اليقين، وبسبب تطبيق سياسات الإغلاق الجزْئيّة وسياسات التّباعد الاجتماعيّ، ولكن بحجمٍ أقلّ من القطاعات الأخْرى.

ويمثل قطاع التّشييد والبناء حوالي ١٠,٣٢٪ من النّاتج المحليّ الإجْماليّ بتكلفة عوامل الإنتاج، وفْقًا للأنْشطة الاقْتصاديّة (بالأسْعار الثّابتة)، وفْقًا لبيانات النّشْرة الإحصائيّة الشّهريّة للبنك المركزيّ، في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، بإجْماليّ حوالي ٤٠٠ مليار و٣٢٩ مليون جنيهٍ بزيادةٍ بنسبة ٣,٨٪ على أساسٍ سنويّ من ٣٨٥ مليار و٦٩١,٤ مليون جنيهٍ.

وزادتْ أهمّيّة القطاع بحجمٍ ضخمٍ بدايةً من العام الماليّ ٢٠١٥/٢٠١٤؛ حيث شكّل حوالي ٩,٣٪ من النّاتج المحلّيّ الإجْماليّ مقارنةً بحوالي ٢,٧٪ في العام الماليّ ٢٠١٤/٢٠١٣، واستحوذت الأنْشطة العقاريّة على حوالي ١٦,١٧٪ من إجْماليّ الاستثمارات المنفّذة في الفتْرة من يوليو إلى مارس ٢٠٢٠/٢٠١٩، بإجْماليّ ١٢٧ مليار و٥١٣ مليون جنيهٍ، وهي ما تعدّ صاحبة أكْبر حصةٍ من الاستثمارات المنفّذة في هذه الفتْرة، بارتفاعٍ عن النّسبة البالغة ١٢,٦٪ في الفتْرة نفْسها من العام الماليّ ٢٠١٩/٢٠١٨، بإجْماليّ ٨٩ مليار و١٥١ مليون جنيهٍ. (البنك المركزيّ المصْريّ،٢٠٢٠)

ويمكن تحليل جوانب القوة والضّعْف لقطاع التّشْييد والبناء في مصْر(SWOT) كما يوضح الجدول رقْم (١).

جدول رقْم (١)

تحليل جوانب القوة والضّعْف لقطاع التّشْييد والبناء في مصْر

جوانب القوة	جوانب الضّعْف
• الدّعم الحكوميّ لمشاريع البناء. • يتوقّع أنْ يكون الاقْتصاد المصْريّ منْ بين أقْوى الاقْتصادات أداءً في عام ٢٠٢١. • الأسْعار المناسبة للمستثمرين الأجانب بما يدعّم الطّلب على العقارات التّجاريّة. • السّعة الكبيرة للأراضي بما يسمح بوجود مخزونٍ جديدٍ. • يعدّ تحسين الخلفيّة التّنظيميّة تطوّرًا يرحّب به المستثمرون.	• تدعّم التّدفّقات النّقْديّة السّاخنة سيولة السّوق، في حين أنّ الاضطرابات في أصول الأسواق النّاشئة لها تأثيرٌ على السّيولة الإجْماليّة لسوق العقارات التّجاريّة، ويمكن أنْ يتسبّب في ركود الاستثمارات. • نقْص العرض الجيد يقوّض الطّلب المحتمل. • مستويات الفساد والبيروقراطيّة لا تزال مرتفعةً.
الفرص	**التّهديدات**
• إدخال مرفقٍ لوجستيٍّ جديدٍ في القاهرة. • زيادة الطّلب على الأصول الصّناعيّة، ممّا يتسبّب في ارتفاع معدّلات إيجار العقارات الصّناعيّة. • التّطلّع لتصبح مصْر مركزًا لوجستيًّا مركزيًّا في إفريقيا. كما يتضح من تركّز الاستثمارات في الطّرق والموانئ وإنشاء المطارات.	• تصاعد التّوتّرات التّجاريّة العالميّة من تبعات جائحة كوفيد –١٩ المتمثّلة في انتشار حالات الإفلاس، وتسريح العمال، وتراكم الدّيون. • أثر إغلاق الرّحلات التّجاريّة بالفعل على صناعة السّياحة، ويمكننا توقّع استمرار الاضطرابات؛ حتّى الرّبع الرّابع من العام.

المصدر: سالي عاشور، مستقبل قطاع العقارات في مصْر،٢٠٢١.

ووفْقًا لتقرير (سوق العقارات المصْريّ) من "فيتش سولوشنز" للرّبع الثّالث في سبتمبر ٢٠٢٠، فيقيس مؤشّر العقارات المقدّم من فيتش سولوشنز، حجم المخاطر، مقارنةً بحجم المميزات في القطاع، أخْذًا في الاعتبار تلك المميزات والمخاطر المتعلّقة بالقطاع فقطْ، وتلك المتعلّقة بالاقْتصاد ككلٍّ الّتي تؤثّر على بيئة القطاع بشكلٍ مباشرٍ وغيْر مباشرٍ، وهو ما يدل في النهاية على جاذبيّة القطاع في الدّول. ويشمل المؤشّر ٤٤ دوْلةً عالميًّا، وله مقياسٌ من ٠ إلى ١٠٠؛ حيث إن ٠ هي الأقلّ جاذبيّةً و١٠٠ هي الأعْلى جاذبيّةً.

وتنقسم المميزات إلى:

- مميزاتٌ للقطاع، تشمل حجم القطاع (وهو ما يدل على الفرص المتاحة)، والنّموّ المحتمل له، وتوافر التّمْويل والّذي يكون في الأغْلب من البنوك التّجاريّة، واستقرار التّمْويل على مدى السنوات الخمْس المقبلة، كما تشير الزّيادة في القروض إلى وجود بيئة إقراضٍ مواتيةٍ.
- مميزاتٌ للدّوْلة، وتشمل حجم نصيب الفرد من النّاتج المحلّيّ الإجْماليّ، فكلّما ارتفع نصيب الفرد من النّاتج المحلّيّ الإجْماليّ توسّع حجم الطّبقة الوسْطى والّتي تعدّ سوقًا رئيسةً لقطاع العقارات، وحجم انفتاح الدّوْلة على الاستثمار، والصّعوبات الّتي تواجهها الشّركات للوصول إلى التّمْويل؛ سواءً في الأسواق المحلّيّة أم الدّوليّة، وحجم السّكان في الحضر؛ حيث تساهم الزّيادة السّكانيّة في الحضر في تطوير القطاع. (سالي عاشور، ٢٠٢١)

وتنقسم المخاطر إلى:

- المخاطر الّتي يواجهها المستثمرون في القطاع، فتشمل الوقت المستغرق لتسجيل الممتلكات، والوقت المستغرق للحصول على التّراخيص والتّصاريح المطلوبة (وهو ما يقيّم جودة أنظمة البناء في الدّوْلة)، ونسبة القروض المتعثّرة من إجْماليّ القروض؛ حيث إنّ البنوك قد تلجأ إلى تقييد سياسات الإقراض مع ارتفاع هذه النّسبة، وتقلّب أسْعار الإيجارات على المدى القصير، والّتي قد تشكّل خطرًا على المستثمرين الّذين يتطلّعون لشراء العقارات بغرض تحقيق عوائد.
- المخاطر في الدّوْلة، وتشمل المخاطر طويلة الأجل مثل الخصائص الهيكليّة للنّموّ الاقْتصاديّ، وسوق العمل واستقرار الأسْعار وسعر الصّرف وحجم الدّين الخارجيّ للدّوْلة، والمخاطر قصيرة الأجل مثل النّموّ الاقْتصادي الحقيقيّ ومعدّلات التّضخم والبطالة وغيْرها، ويوضح شكل رقْم (٣) مخاطر ومميزات قطاع التّشْييد والبناء في مصْر.

شكل رقْم (٣) مخاطر ومميزات قطاع التّشْييد والبناء في مصْر

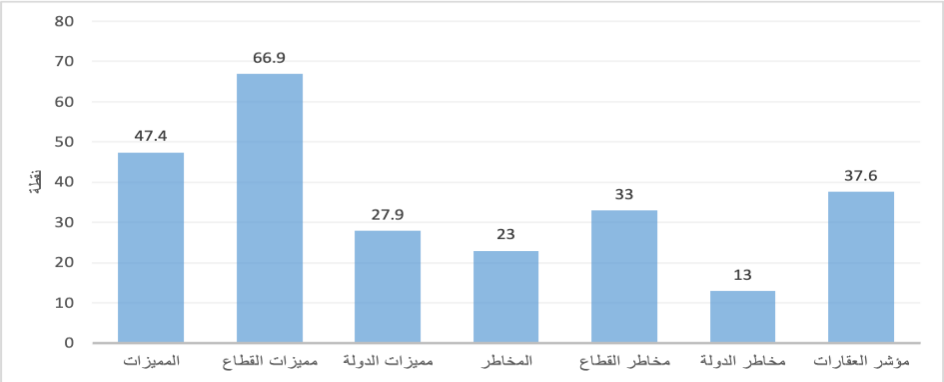

المصدر: تقرير (سوق العقارات المصْري)، فيتش سولوشنز، سبتمبر ٢٠٢٠.

وبناءً على الشّكل أعلاه؛ فإنّ القيمة الإجْماليّة للمؤشّر بلغتْ ٣٧,٦ نقطة. وبخصوص المميزات بشكلٍ عامٍ، فإنّها لا تزال مرتفعةً نسبيًّا؛ حيث بلغتْ قيمتها ٤٧,٤ نقطة. وقد بلغتْ قيمة مميزات القطاع ٦٦,٩ نقطة. وترجع تلك القيمة المرتفعة إلى تطبيق مصْر سياسات الإغلاق الجزْئيّة فقطْ ولمدةٍ قصيرةٍ، مقارنةً بالدّول الأخْرى مع تطبيق سياساتٍ احترازيّةٍ، وتجنّب تطبيق سياسات الإغلاق الكليّة، وهو ما ساهم في الحدّ من تداعيات الجائحة على النّموّ الاقْتصادي في ٢٠٢٠، وأيضًا في توقّعات النّموّ للعام الحاليّ.

هذا بالإضافة إلى التّطويرات الّتي تقوم بها الدّوْلة؛ حيث تقوم بتطوير ٢٣ مدينةً جديدةً قائمةً، والتّشْييد في ٢٠ مدينةً جديدةً، مثل العاصمة الإداريّة الجديدة، ومدينة العلمين الجديدة، والمنصورة الجديدة، والّتي توفّر الفرص لعمل مشاريع عقاريّةٍ ضخمةٍ.

أمّا بالنّسبة إلى المميزات المتعلّقة بالدّوْلة، فقد بلغتْ قيمتها ٢٧,٩ نقطة. وترجع تلك القيمة المنخفضة (مقارنةً بمميزات القطاع) للافتقار إلى الوضوح بشأن فعاليّة الإجراءات التّحفيزيّة الّتي تقدّمها الدّوْلة، على الرّغم من التّعداد السّكانيّ المرتفع والاستثمار الأجْنبي المستمرّ.

ومنْ ناحيةٍ أخْرى، بلغتْ قيمة المخاطر ٢٣ نقطةً، وهو ما يعني وجود مخاطر عاليةٍ. وبلغتْ قيمة مخاطر القطاع ٣٣ نقطةً، ويرجع ذلك للرّوتين والعمليّات البيروقراطيّة الطّويلة المطلوبة للتّخطيط للأصول العقاريّة وتطويرها، والّتي منْ شأنها أنْ تحدّ من وجود أصولٍ عالية الجودة في القطاع.

وبخصوص المخاطر المتعلّقة بالدّوْلة، فقد بلغتْ قيمتها ١٣ نقطةً. وترجع هذه القيمة المنخفضة إلى زيادة المخاطر طويلة وقصيرة الأجل؛ حيث تأثّرتْ سوق العقارات بشكلٍ عامٍ بفقدان حجمٍ ضخمٍ من العاملين محلّيًّا والعاملين بالخارج وظائفهم، مع تدهْور الأوضاع الاقْتصاديّة بالدّول المستضيفة للعمالة المصْريّة، وخصوصًا المملكة العربيّة السّعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة، ممّا أثّر على قدرة هذه الأسر الشّرائيّة. وبالتالي؛ على طلبهم للعقارات السّكنيّة في عام ٢٠٢٠، وهذا بالإضافة إلى تدهْور وضْع قطاع السّياحة، ممّا أثّر أيضًا على التّدفّقات النّقْديّة وعلى هذه الأسر، وتأثّرتْ حركة التّجارة الّتي تعدّ أحد أهمّ المحدّدات الرّئيسة لوضْع سوق العقارات التّجاريّة.

ومن المتوقّع أنْ يشهد قطاع العقارات طلبًا قويًّا على الإسكان طويل الأجل في مصْر ٢٠٢٠ – ٢٠٢٩؛ وذلك نتيجةً لزيادة معدّل التّحضّر الّذي يبلغ نحو ٢٪ سنويًّا، كما تعدّ مصْر - الّتي يرتفع عدد سكانها من الشّباب- الدّوْلة الأكْثر اكتظاظًا بالسّكان في الشّرق الأوْسط وشمال إفريقيا (MENA). وبالتالي؛ توفر مستوى من الطّلب على الإسكان مستدامًا على المدى المتوسّط إلى الطّويل. وتضاف إلى ذلك عوامل مثل ارتفاع معدّل الزّيجات في البلاد، وارتفاع مستويات الهجْرة من الرّيف إلى الحضر. (كنزي سيرج،٢٠٢١)

السّياسات والإجراءات المقترحة لمواجهة قطاع التّشْييد والبناء تداعيات فيْروس كورونا:

- استمرار المبادرات الرّئاسيّة لقطاع التّشْييد والبناء، وبالأخصّ مبادرات التّمْويل العقاريّ لمتوسّطي الدّخل ولمنخفضي الدّخل على حدٍّ سواءٍ.
- استمرار العمل بالمشْروعات القوميّة بمشاركة القطاع الخاصّ.
- التّوسّع في مشْروعات إقامة المدن الجديدة والبنية التّحتيّة.
- استمرار تقديم الحوافز الماليّة والمصرفيّة للشّركات والعاملين في سوق العقارات.

٣-٦ قطاع الاتّصالات وتكْنولوجيا المعلومات:

يعدّ قطاع الاتّصالات وتكْنولوجيا المعلومات من القطاعات الأقلّ تضرّرًا منْ تداعيات فيْروس كورونا، ولقد حقّق قطاع الاتّصالات وتكْنولوجيا المعلومات، خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ناتجًا محلّيًّا يقدّر بنحو ١٠٨ مليار جنيه، في مقابل نحو ٩٣,٥ مليار جنيهٍ في عام ٢٠١٩/٢٠١٨، وذلك بمعدّل نموٍّ بلغ نحو ١٥,٢٪، خلال ٢٠٢٠/٢٠١٩؛ ليكون بذلك أعْلى قطاعات الدّوْلة نموًّا رغْم جائحة كورونا. (وزارة التّخطيط والتّنْمية الاقْتصاديّة، ٢٠٢٠)

وقد بلغتْ إجماليّ الاستثمارات المنفّذة في قطاع الاتّصالات وتكْنولوجيا المعلومات ٤٨,١ مليار جنيهٍ، خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، في مقابل ٣٥,٤ مليار جنيهٍ في عام ٢٠١٩/٢٠١٨، بنسبة زيادةٍ قدرها ٣٥٪، وقد بلغتْ نسبة مساهمة القطاع في النّاتج المحلّيّ الإجماليّ للدّوْلة نحو ٤,٤٪، خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، في مقابل ٣,٨٪ لعام ٢٠١٩/٢٠١٨، وقدّر حجم صادرات خدمات تكْنولوجيا المعلومات لعام ٢٠٢٠ بنحو ٤,١ مليارات دولار، مقابل ٣,٦ مليارات دولار لعام ٢٠١٩، بزيادة ١٣٪، وجرى تأسيس ١٣٣٦ شركةً جديدةً خلال العام الماليّ ٢٠٢٠/٢٠١٩، ويرجع ارتفاع معدّل نموّ قطاع الاتّصالات إلى توجّه الدّوْلة نحو الشمول الماليّ والتّحوّل الرّقْميّ.

وأدّت الأزْمة إلى التّعجيل بالتّحوّل الرّقْمي في قطاعات التّعْليم والخدمات الماليّة والتّجارة الإلكترونيّة، ومع فرض حظْر التّجوال الجزئيّ والتّوسّع في تطبيق الإجراءات الاحترازيّة، واتجاه المؤسّسات الحكوميّة والخاصّة للسماح لموظّفيهم بأداء مهامّهم من المنزل عبر الإنترنت، تزايد الطّلب بشدةٍ على شبكات الإنترنت. (المركز المصْريّ للدّراسات الاقْتصاديّة، ٢٠٢٠).

السّياسات والإجراءات المقترحة لزيادة نموّ قطاع الاتّصالات وتكْنولوجيا المعلومات، خلال تداعيات فيْروس كورونا وما بعدها:

- السّعْي لتنفيذ التّوزيع الجغْرافي العادل؛ من حيث ربْط كافّة محافظات الجمهوريّة بالإنترنت، خاصّةً بالإنترنت فائق السّرعة.

- هناك حاجةٌ إلى مضاعفة الاستثمارات في الشّبكات الأرضيّة بمخْتلف درجاتها، ممّا يسمح باستيعاب كمّيّة البيانات الّتي ستكون عليه المرْحلة المقبلة، خاصّةً في المناطق الرّيفيّة؛ ليتمكن القطاع من تلبية احتياجات الأنشطة المخْتلفة، ومن أهمّها وأكْثرها استخدامها للمنْظومة التّعليميّة.
- لا بدّ من وجود منظّمٍ **Regulator** لتكْنولوجيا المعلومات؛ حيث يفتقر هذا القطاع إلى آليّات تنظيمه ومراقبة التزامه بمعايير الجودة، وحماية المستهلكين لخدمات الاتّصالات.

رابعًا: النّتائج والتّوْصيّات:

٤-١ النّتائج:

- تجاوزتْ أزْمة كورونا أيّ تداعياتٍ اقْتصاديّةٍ واجتماعيّةٍ لأزماتٍ سابقةٍ، بما فيها الأزْمة الاقْتصاديّة العالميّة لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩؛ طبقًا لتقديرات المؤسّسات الدّوليّة، الأمر الّذي جعل البعض يشبهها إذا استمرّت في الأجلين - المتوسّط والطّويل - بأزْمة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٩).
- إنّ انتشار فيْروس كورونا دفع بتباطؤ حركة التّجارة الدّوليّة المنظورة وغيْر المنظورة، وانكماشٍ متوقّعٍ منْ جانب صندوق النّقْد الدّوليّ بحوالي ٤,٩٪ للاقْتصاد العالمي بعامي ٢٠٢٠، و٢٠٢١.
- انتشار فيْروس كورونا أدّى لخسارة كلٍّ من قطاعي السّياحة والسّفر في إفريقيا لحوالي ٥٠ مليار دولار، وعلى الأقلّ ٢ مليون وظيفةٍ مباشرةٍ وغيْر مباشرةٍ.
- إنّ انتشار الفيْروس أثّر بالسّلب على سوق العمل؛ حيث إنّ الغلْق الجزْئيّ للأنْشطة الاقْتصاديّة مع بداية الجائحة أثّر على حوالي ٢,٧ مليار عاملٍ يمثّلون حوالي ٨١٪ من قوة العمل العالميّة.
- يؤدي تراجع النّاتج المحلّيّ من قطاع السّياحة إلى تراجعٍ في نموّ النّاتج المحلّيّ الإجْماليّ؛ حيث من المستهدف تحقيق معدّل نموٍّ في النّاتج المحلّيّ الإجْماليّ للعام الماليّ ٢٠٢٠/٢٠٢١؛ ليتراوح لحوالي ٢,٥٪، في مقابل ٥,٨٪ كان مخطّطًا له ما قبل تفشّي فيْروس كورونا.
- أدّى تباطؤ نموّ النّاتج المحلّيّ الإجْماليّ إلى ارتفاع البطالة في مصْر؛ حيث إنّ معدّل البطالة ارتفع إلى ٩,٢٪ في الفتْرة من نهاية مارس، وحتّى نهاية إبريل؛ بسبب جائحة فيْروس كورونا، مقارنةً بحوالي ٧,٧٪ في الرّبْع الأوّل من عام ٢٠٢٠، ، وبانخفاضٍ من ٨,١ %، مقارنةً مع نفْس الفتْرة قبل عامٍ.
- تباطئ الناتج المحلى الإجمالي لبعض الدول دفع باحتمالية توترات في أسواق الطاقة مما قد ينذر بموجة تضخمية في الأسواق المتقدمة.

٤-٢ التّوْصيّات:

- يجب أنْ تولي الدّوْلة اهتمامًا بعمليّة تشجيع الصّناعة المحلّيّة، ومساعدة المشْروعات الصّغيرة والمتوسّطة والقطاع الخاصّ في فتْح أسواقٍ جديدةٍ تتلاءم مع المتطلبات الحاليّة.
- يجب أنْ تلعب الحكومة دورًا مهمًا في تعزيز دور الشّراكة بين القطاعين العامّ والخاصّ؛ سواءً من خلال المشْروعات الاستثماريّة أو منْ خلال التّواؤم مع خطط المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات.
- لا بدّ أنْ تحظى قضيّة تعزيز الاتّصال الحكومي والتّوعية باهتمام الحكومة، وذلك منْ خلال الأدوات المختلفة مثل المواقع الإلكترونيّة، ووسائل التّواصل الاجتماعيّ، والمنصّات المختلفة؛ لضمان وصول المعلومات بشكلٍ جيدٍ وبسيطٍ للمواطنين والفئات المختلفة.
- يجب أنْ توجه الدّوْلة مواردها لتعزيز التّطوير والبحث والابتكار، بالإضافة إلى الاستثمار في النّظم الوّقائيّة؛ لتعزيز جاهزيّة الأنظمة المختلفة لمواجهة الأزمات.
- ضرورة الإسراع في عمليّة التّحوّل الرّقْميّ، بما يضمنه ذلك من تقديم الخدمات المختلفة؛ تيسيرًا على المواطنين وتعزيزًا للحوكمة ونشْرها، والإسهام في تعزيز الشّمول الماليّ، بما في ذلك من تبني الآليّات الخاصّة بالتّمْويل عبْر الإنترنت وتعزيز منصّات التّكْنولوجيا الماليّة.
- الاستثمار في شبكات الضّمان الاجتماعيّ وقواعد البيانات الخاصّة بها أصبح أمرًا حتميًّا للتّعامل مع الأزمات في المستقبل بشكلٍ فعّالٍ، وتوجيه الموارد لتعزيز النّظم الصّحيّة، وتحقيق التّأمين الصّحي الشّامل.
- استمرار توفير الحدّ الأدْنى من الدّخل للفئات المتضرّرة من الأزْمة، ومنها العمالة غيْر المنتظمة عن طريق شبكات الحماية الاجتماعيّة.. وغيْرها من الأدوات المخْتلفة، واستمرار مساندة القطاعات والشّركات، وبالأخصّ الصّغيرة والمتوسّطة منها، فيما يتعلق بتخفيض أو إلغاء أو تأجيل الضّرائب للأكْثر تضرّرًا؛ بسبب تفشّي فيْروس كورونا، مع العمل على ترتيب الأوْلويّات في الإنفاق العامّ؛ ليكون لقطاعي الصّحة والتّعليم والبحث العلْمي الأوْلويّة؛ لتحقيق الاستثمار في رأس المال البشري، وتحقيق التّنْمية المنْشودة، بجانب التّحرّك لاستراتيجيّة التّحوّل الرّقْمي مع استمرار دعم البنى التّحتيّة الرّقْميّة.

الخاتمة:

خلصت الدّراسة إلى أنّ أزْمة تداعيات فيْروس كورونا قد تؤدي إلى تداعياتٍ تفوق في شدتها أيّ أزماتٍ سابقةٍ مرّتْ بها مصْر بل والعالم أجْمع، وقد أثّرت الأزْمة سلبًا على عديدٍ من المتغيرات وقطاعات الاقْتصاد المصْري؛ لذا بادرت الدّوْلة باتباع سياسات للحدّ من تراجع النّمو، من خلال عددا من المبادرات التحفيزية للقطاعات الاقْتصاديّة بشكلٍ عامٍ والأكْثر تضرّرًا بشكلٍ خاصٍ، مثل حماية العمالة غيْر المنتظمة، وكلّها إجراءاتٌ مهمةٌ ومطْلوبةٌ، ويتوقّع في ظلّ ارتفاع حالة عدم اليقين الّتي يمرّ بها العالم والمصاحبة لأزْمة فيْروس كورونا، وارتفاع سعر الفائدة حتّى بعد تخفيضه بنحو ٤٪ في عام ٢٠٢٠، من جانب البنك المركزي المصْري، أنْ يكون تأثير السّياسة النّقْديّة محدودًا على الاستثمار الخاصّ.

وبالتالي؛ يظلّ المجال مفتوحًا أمام دورٍ أكبر للسّياسات الماليّة، من خلال الاستثمارات العامّة، إلّا أنّ تضخّم حجم الدّين العامّ سيظلّ مكبّلًا لها. وبالتالي؛ يكون لإعادة تخصيص الموارد الدّور الأهمّ في هذه الأزْمة، بالإضافة إلى إمكانيّة الاستفادة من التّيسيرات الماليّة المتاحة من المؤسّسات الدّوليّة لمواجهة الطّوارئ.

خامسا: قائمة المراجع:

٥-١ المراجع باللّغة العربيّة:

١) أسماء المليجي (٢٠٢٠)، التّداعيّات المحتملة لأزْمة كورونا على النّمو الاقْتصادي في مصْر، سلسلة أوراق السّياسات، معهد التّخطيط القومي، القاهرة.
٢) الأمم المتّحدة (٢٠٢٠)، موجز سياسات: التّعْليم أثناء جائحة كوفيد– ١٩، وما بعدها.
٣) البنك المركزيّ المصْريّ (٢٠٢٠)، بيانات لجنة السّياسات النّقْديّة، القاهرة.
٤) الجهاز المركزي للتّعبئة العامّة والإحصاء (٢٠٢٠)، مصْر في أرقامٍ، القاهرة.
٥) المركز المصْري للدّراسات الاقْتصاديّة (٢٠٢٠)، رأيٌ في أزْمةٍ: قطاع السّياحة في مصْر، القاهرة.
٦) المركز المصْري للدّراسات الاقْتصاديّة (٢٠٢٠)، رأيٌ في أزْمةٍ: قطاع الاتّصالات وتكْنولوجيا المعلومات في مصْر، القاهرة.
٧) المركز المصْري للدّراسات الاقْتصاديّة (٢٠٢٠)، التّأثير المتوقّع لوباء كوفيد- ١٩ على نموّ النّاتج المحلي الإجْمالي، القاهرة.
٨) المركز المصْري للدّراسات الاقْتصاديّة (٢٠٢٠)، رأيٌ في أزْمةٍ: الصّناعات التّحويليّة مجتمعة، القاهرة.
٩) المركز المصْري للدّراسات الاقْتصاديّة (٢٠٢٠)، التّأثير المتوقّع لوباء كوفيد- ١٩ على الزّراعة، القاهرة.
١٠) المركز المصْري للدّراسات الاقْتصاديّة (٢٠٢٠)، التّأثير المتوقّع لوباء كوفيد- ١٩ على قطاع الصحة، القاهرة.
١١) المركز المصْري للدّراسات الاقْتصاديّة (٢٠٢٠)، التأثير المتوقّع لوباء كوفيد- ١٩ على التّعْليم، القاهرة.
١٢) خالد زكريا أمين (٢٠٢٠)، مراجعةٌ تحليليّةٌ للتّوْصيّات المقترحة في التّقارير الدّوليّة للتّعامل مع التداعيات الاقْتصاديّة والماليّة لفيْروس كورونا المسْتجدّ، معهد التّخطيط القوميّ، القاهرة.
١٣) سالي عاشور (٢٠٢١)، مستقبل قطاع العقارات في مصْر، المركز المصْري للفكر والدّراسات الاستراتيجيّة، القاهرة.
١٤) سالي محمّد فريد (٢٠٢٠)، تداعيّات كورونا وأثرها على العوائد المصْريّة من النّقْد الأجْنبي، سلسلة أوراق السّياسات، معهد التّخطيط القومي، القاهرة.
١٥) سلوى محمّد مرسي (٢٠٢٠)، تداعيّات أزْمة فيْروس كورونا المسْتجدّ على القطاع السّياحي المصْري، سلسلة أوراق السّياسات، معهد التّخطيط القومي، القاهرة.
١٦) صندوق النّقْد العربيّ، تقرير آفاق الاقْتصاد العربي، ٢٠٢٠.
١٧) فادية محمّد عبد السّلام (٢٠٢٠)، تداعيات أزْمة كورونا على تحويلات العاملين المصْريين بالخارج، سلسلة أوراق السّياسات، معهد التّخطيط القومي، القاهرة.
١٨) كنزي سيرج (٢٠٢١)، أثر جائحة كورونا على سوق العقارات المصْري، المركز المصْري للفكر والدّراسات الاستراتيجيّة، القاهرة.

١٩) مركز المعلومات ودعم اتّخاذ القرار (٢٠٢٠)، التّداعيّات العالميّة لفيْروس كورونا المسْتجدّ، القاهرة.
٢٠) مركز المعلومات ودعم اتّخاذ القرار (٢٠٢٠)، توجّهاتٌ مستقبليّةٌ- مستقبل الرّعاية الصّحيّة، القاهرة.
٢١) مغاوري شلبي عليّ (٢٠٢٠)، تأثير جائحة كورونا على واقع ومستقبل القطاع الصّناعي في مصْر، سلسلة أوراق السّياسات، معهد التّخطيط القومي، القاهرة.
٢٢) منظّمة الأغذية والزّراعة للأمم المتّحدة (٢٠٢٠)، مرض فيْروس كورونا وآثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشّرق الأدْنى وشمال إفريقيا: كيف تكون الاستجابة؟، القاهرة.
٢٣) وزارة التّجارة والصّناعة (٢٠٢٠)، مركز تحديث الصّناعة بالتّعاون مع منظّمة الْأمم المتّحدة للتّنْمية الصّناعيّة، مؤشّر تأثير جائحة كورونا على القطاع الصّناعي في مصْر، القاهرة.
٢٤) وزارة التّخطيط والتّنْمية الاقْتصاديّة (٢٠٢٠)، تداعيّات فيْروس كوفيد- ١٩ على الاقْتصاد العالمي والاقْتصاد المصْري: السّيناريوهات المحتملة وآليّات المواجهة، القاهرة.
٢٥) وزارة التّخطيط والتّنْمية الاقْتصاديّة (٢٠٢٠)، تقرير متابعة الأداء الاقْتصادي والاجتماعي ٢٠١٩/٢٠١٨، القاهرة.
٢٦) وزارة الصّحّة (٢٠١٩)، النّشْرة السنويّة لإحصاءات الخدمات الصّحيّة لعام ٢٠١٨، القاهرة.
٢٧) وزارة الماليّة، البيان التّمهيديّ ما قبل الموازنة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٢٠٢٠)، موازنةٌ مساندةٌ للنّشاط الاقْتصادي والتّنْمية البشريّة والإصلاح، القاهرة.

٥-٢ المراجع باللّغة الإنجليزيّة:

1) African Union, “Impact of the Coronavirus (COVID-19) on the African Economy”,2020,

https://www.tralac.org/documents/resources/covid-19/3218 impact-of-the-coronavirus-covid-19-on-the-african-economy-african-union-report-april-2020/file.html

2) Fitch solutions,(2021) https://store.fitchsolutions.com/all-products/egypt-real-estate-report
3) ILO, “ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work”, 7 April 2020, https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/ brefingnote/wcms_740877.pdf
4) IMF, World Economic Outlook, January 2021. https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2021/01/26/2021-world-economic-outlook-update
5) IMF, Global Financial Stability Report Update: Vaccines Inoculate Markets, but Policy Support Is Still Needed, January 2021

https://www.imf.org/en/Publications/GFSR/Issues/2021/01/27/global-financial-stability-report-january-2021-update

6) IMF, "Policy Steps to Address the Corona Crisis", March 2020. https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2020/03/16/Policy-Steps-to-Address-the-Corona-Crisis-49262

7) IMF, Financial Stability Report Update, Vaccines Inoculate Markets, but Policy Support Is Still Needed, January 2021. https://www.imf.org/en/Publications/GFSR/Issues/2021/01/27/global-financial-stability-report-january-2021-update

8) IMF, Fiscal Monitor Update, Government Support Is Vital as Countries Race to Vaccinate, January 2021. https://www.imf.org/en/Publications/FM/Issues/2021/01/20/fiscal-monitor-update-january-2021

9) IMF, World Economic Outlook Update, Policy Support and Vaccines Expected to Lift Activity, January 2021. https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2021/01/26/2021-world-economic-outlook-update

10) International Food Policy Research Institute (IFPRI), (2020), COVID-19 and the Egyptian economy :Estimating the impacts of expected reductions in tourism, Suez Canal revenues, and remittances", Regional Policy Note 04, March

11) OECD Interim Economic Assessment, (2020),"Coronavirus: The world economy at risk", OECD,March https://www.oecd.org/berlin/publikationen/Interim-Economic-Assessment-2-March-2020.pdf

12) UNCTAD, " The Coronavirus shock: a story of another global crisis foretold and what policymakers should be doing about it" , March 2020, https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gds_tdr2019_update_coronavirus.pdf

13) UNCTAD, " The COVID- 19 shock to Developing Countries: Towards a "whatever it takes" program for the two thirds of the world's population being left behind", March 2020, https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gds_tdr2019_covid2_en.pdf

14) UNCTAD (2020), World Investment Report.

https://unctad.org/webflyer/world-investment-report-2020

15) United Nations, " Shared Responsibility, Global Solidarity: Responding to the socio economic impacts of COVID-19", March 2020, https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-03/SG-Report-Socio Economic-Impact-of-Covid19.pdf

16) United Nations, ESCAP, " The Impact and Policy Responses for COVID-19 in Asia and the Pacific", March 2020,

https://www.unescap.org/sites/default/files/COVID%20_Report_ESCAP .pdf

17) World Economic Forum, "Emerging Priorities and Principles for Managing the Global Economic Impact of COVID-19", April 2020, http://www3.weforum.org/docs/WEF_Chief_Economists_Outlook_Apr il_2020.pdf

18) World Bank East Asia and Pacific, "Part1: COVID-19 Impact and Response", April 2020, https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/33477/2 11565-ch01.pdf

19) World Tourism Organization, UNWTO World Tourism Barometer - Special focus on the Impact of COVID-19, 2020. https://www.unwto.org/news/2020-worst-year-in-tourism-history-with-1-billion-fewer-international-arrivals

20) https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/policy_brief_education_du ring_covid -19_and_beyond_arabic.pdf

Sectoral economic repercussions of the Corona virus crisis on the Egyptian economy

By

Dr. Ali Abdel Raouf Abdel Aati Mahmoud

Assistant Professor at the Institute of Higher Economics October

Abstract:

The study aimed to test a basic hypothesis that says: There are direct and indirect effects of the spread of the Corona virus on the global economy, and then on the Egyptian economy. The study concluded that the spread of the Corona virus led to a contraction of the global and Egyptian economy, and a slowdown in international trade, and its impact was severe in the sectors of tourism, industry, education, construction and health, which led to a decrease in GDP growth rates globally and locally.

The years 2018/2019 and 2019/2020 have been selected; The fiscal year 2018/2019 was chosen. To compare the effects of the repercussions of Corona with the previous year, which was characterized by relative stability, the selection of 2019/2020 came; As a result of the change due to the spread of the Corona virus.

Key Words: Sectoral Economic Effects, Corona Virus, the Egyptian Economy.